

الشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية
(شركة مساهمة عامة قطرية)
الدوحة - دولة قطر

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
والبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية
(شركة مساهمة عامة قطرية)
الدوحة - دولة قطر

فهرس

صفحة	بيان
--	--
١	١
٢	ب
٣	ج
٤	د
٣٦ - ٥	إيضاحات
٣٢ - ١	إيضاحات

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بيان التغييرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩



١٠١١٨٠١٣٥١

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى:

السادة / المساهمين المحترمين
الشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية
(شركة مساهمة عامة قطرية)
الدوحة - دولة قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة للشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية (شركة مساهمة عامة قطرية) ("الشركة") الدوحة - دولة قطر، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية والتي تشمل على ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

برأينا وبإستثناء تأثير ما هو مذكور في فقرة أساس الرأي المتحفظ فإن البيانات المالية تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأداءها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

- إن الموجودات غير الملموسة والبالغة ١٠,٣٢٩,٩٣٧ ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨): مبلغ ١٠,٣٢٩,٩٣٧ ريال قطري تتعلق ببراءة اختراع المحاقن الأمانة. تقوم الإدارة حالياً بتحديد القيمة الإقتصادية المستقبلية التي سوف تنتج من براءة الاختراع. وفي غياب تقييم الإدارة، لم تتمكن من الحصول على أدلة تدقيق ملائمة وكافية فيما يتعلق بالمبلغ الممكن تحصيله من براءة الاختراع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وبالتالي لم تتمكن من تحديد ما إذا كان ضرورياً إجراء أي تعديلات على الرصيد.

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير موضحة في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية. نحن مستقلين عن الشركة وفقاً لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" وتبعاً لمتطلبات السلوك الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق على البيانات المالية في دولة قطر. بالإضافة إلى أننا أوفينا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات وللمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً نعتمد عليه عند إبداء رأينا المتحفظ.

الشكوك الجوهرية المتعلقة بالإستمرارية

نود الإشارة إلى إيضاح رقم (٢) من هذه البيانات المالية، الذي يبين أن الشركة حققت صافي خسارة بمبلغ ١٠,٣٨٦,٢٧٧ ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ كما بلغت الخسائر المتراكمة مبلغ ١٢٧,١٩٥,٠٦٦ ريال قطري والتي تجاوزت رأس مالها بمبلغ ١١,٦٩٥,٠٦٦ ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. ومع ذلك وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ تجاوزت المطلوبات المتداولة الموجودات المتداولة للشركة بمبلغ ٧,٦٠٣,٢٣٧ ريال قطري. وفقاً لنص المادة رقم ٢٩٥ من قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ على أنه في حال وصلت الخسائر المتراكمة لشركة مساهمة نصف رأس المال فإنه يجب على مجلس الإدارة دعوة المساهمين إلى إجتماع جمعية عومية غير عادية لمناقشة قرار إما بمواصلة أعمال الشركة أو حلها قبل إنقضاء المدة المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة. وفي حال لم يتم مجلس الإدارة بالدعوة لإجتماع الجمعية العمومية غير العادية أو تعذر إصدار قرار بهذا الشأن، فإنه يجوز لأي طرف ذي مصلحة التوجه بطلب إلى المحكمة المختصة لحل الشركة. إن هذه الأمور والأمر الأخرى المشار إليها في إيضاح رقم (٢)، تشير إلى وجود حالة من عدم التيقن والذي قد يثير شكوك جوهرية حول عدم مقدرة الشركة على الإستمرار في أنشطتها، إن رأينا غير متحفظ حول هذا الأمر.

تأكيد على أمر

نود الإشارة إلى الأمور التالية من هذه البيانات المالية:

- إيضاح رقم ٩ (ب)، تعمل الشركة على تحديث حقوق براءات الاختراع الحالية الخاصة بها والترخيص المتعلق بتصنيع وتصميم المحاقن الآمنة.
 - إيضاح رقم ١٥ (ب)، تقوم الشركة بعملية تحديد مقدار الاستهلاك بناءً على القيمة الدفترية المعدل بقيمتها للمبنى وعلى أساس تكلفتها الأصلية من أجل تحويلها من إحتياطي إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة.
 - إيضاح رقم ٦، تم إدراج المباني تحت بند ممتلكات والآت ومعدات بقيمة إعادة التقييم، حيث أن الشركة لم تفصح عن القيم الدفترية لهذه المباني التي كان من الممكن الإعتراف بها عند نقلها بناءً على نموذج التكلفة.
 - إيضاح رقم ٧ (ب)، قامت الشركة في السنوات السابقة بتغيير استخدامها للمباني بشكل متكرر فيما يتعلق بالممتلكات الإستثمارية والممتلكات والآلات والمعدات. ومع ذلك فإن الإدارة بصدد التحقق من التكلفة التراكمية والتغيرات في القيمة العادلة للمباني المتعلقة بالممتلكات الإستثمارية.
- إن رأينا غير متحفظ حول هذا الأمر.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي الأمور التي وفقاً لحكمنا المهني هي الأكثر أهمية في تدقيتنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وقد تم التعامل مع هذه الأمور في سياق تدقيتنا للبيانات المالية ككل وفي تكوين رأينا حولها ولا نبدى رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالإضافة إلى تلك الأمور المشار إليها في فقرة أساس الرأي المتحفظ وفترة الشكوك الجوهرية المتعلقة بالإستمرارية وفترة تأكيد على أمر اعلاه، قمنا بتحديد الأمور الموضحة أدناه كأمر تدقيق رئيسية ليتم إبلاغها بتقريرنا.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناول أمور التدقيق الرئيسية خلال تدقيتنا
تقييم البضاعة وقيمة البضاعة القابلة للإسترداد	<p>إن معادلة التكلفة التي تم اعتمادها في الشركة هي متوسط التكلفة المرجح. في حالة البضاعة الجاهزة والبضاعة تحت الإنتاج فإن التكلفة تتضمن جزء من مصاريف الإنتاج على أساس القدرة التشغيلية العادية. تم تحديد تقييم البضاعة وقيمة البضاعة القابلة للإسترداد كأمر تدقيق رئيسي للأسباب التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • لدى الشركة مستويات مخزون كبيرة في نهاية العام والمفصح عنها في إيضاح رقم ١٠. • إن عملية الوصول إلى قيمة البضاعة الجاهزة وتكلفة البضاعة تحت الإنتاج تتضمن تخصيص تكاليف الإنتاج غير المباشرة باستخدام عملية معقدة. • القيمة القابلة للإسترداد للبضاعة عرضة للتغير بناءً على التغيرات في مستوى الطلب ومخزون البضاعة. • يتم تصنيع نسبة كبيرة من البضاعة وفقاً لمطالبات الصناعة المحددة. • جزء كبير من المواد المدورة منذ فترة يتم الاحتفاظ بها لأغراض الإنتاج في المستقبل. • العقبات العملية لتحديد صافي القيمة القابلة للتحقق من المواد الخام.
تقييم المباني المتعلقة بالممتلكات الإستثمارية والممتلكات والآلات والمعدات	<p>إن مباني الشركة مقامة على أرض مستأجرة وتم تصنيفها ضمن الممتلكات الإستثمارية والممتلكات والآت والمعدات والمفصح عنها في إيضاح رقم ٦ و٧ من هذه البيانات المالية.</p> <p>إن المباني المصنفة ضمن الممتلكات والآلات والمعدات تم إدراجها وفقاً لنموذج التقييم والمباني المدرجة ضمن الممتلكات الإستثمارية تم قياسها بنموذج القيمة العادلة.</p> <p>أكدت الإدارة أن القيمة العادلة للمباني ليست أقل من القيمة الدفترية.</p> <p>إن القيمة العادلة لمباني الشركة تم تحديدها من قبل خبير تقييم عقارات خارجي الذي تم تعيينه من قبل إدارة الشركة للتأكد مما إذا كانت هنالك أي مؤشرات على إنخفاض القيمة وقياس القيمة العادلة للمباني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.</p>
إجراءتنا المتعلقة بتقييم المباني المتعلقة بالممتلكات الإستثمارية والممتلكات والآلات والمعدات تتضمن على سبيل المثال لا الحصر:	<ul style="list-style-type: none"> • تقييم معايير الإعتراف المطبقة على التكاليف المتكبدة والمرسلة خلال السنة • تقييم طريقة الاستهلاك المستخدمة وملاءمة الافتراضات الرئيسية وفقاً لمعرفتنا لإعادة تقييم القيمة الدفترية للمباني • تقييم موضوعية واستقلالية وخبرة خبير التقييم الخارجي الذي تم تعيينه من قبل الإدارة. • تقييم مدى ملاءمة الافتراضات الأساسية والمنهجية المستخدمة من قبل المقيم من خلال مقارنتها بالسنوات السابقة وممارسات السوق وإستناداً إلى معرفتنا.

<ul style="list-style-type: none"> • إجراء اختبار موضوعي للتفاصيل لضمان استيفاء التأكيدات المالية الأساسية المتعلقة بالمباني التي تم تصنيفها ضمن الممتلكات والآلات والمعدات والممتلكات الاستثمارية. • تم اعتماد نتائج التقييم التي قام بها المُقيّمون للمبلغ المذكور في البيان المالي. • لقد قمنا بتقييم مدى كفاية وإكمال الإيضاحات المتعلقة بهذه المباني وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. 	<p>تم تحديد المباني على أنها أحد أمور التدقيق الرئيسية للأسباب التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • يعتمد تقييمها على بعض الفرضيات الرئيسية التي تتطلب حكم إداري مهم لتقدير قيمتها القابلة للإسترداد. • تصدر الشركة أحكام حول تقدير العمر الإنتاجي للممتلكات والآلات والمعدات.
<p>تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها فيما يتعلق بالقروض البنكية على سبيل المثال لا الحصر:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الحصول على مصادقات مباشرة من مؤسسات الإقراض للأرصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و ٢٠١٩ على التوالي لضمان التأكيدات المالية ذات الصلة. • الحصول على اتفاقيات التسهيلات للتأكد مما إذا كان العرض المتعلق بالقروض البنكية دقيق والإفصاح عنها بشكل عادل. • الحصول على تفاصيل الأصول المرهونة مقابل القروض، وملائمة الإفصاحات المتعلقة بها. • التحقق من الحركات على القروض والتسهيلات للتأكد مما إذا تم استيفاء التأكيدات ذات الصلة على أساس العينة المختارة. • الحصول على مرفقات ثبوتية مؤيدة وذلك للتأكد من دقة التصنيفات قصيرة وطويلة الأجل. • تقييم استقلالية ومعقولية القروض التي تم الحصول عليها من مساهم رئيسي والتأكد أن المعاملات ذات طبيعة عادية مع الطرف ذو صلة أعلاه. 	<p>القروض البنكية</p> <p>يتأثر هيكل رأس المال للشركة بشدة من خلال تمويل الديون. يتكون دين رأس المال بشكل رئيسي من القروض البنكية والمتضمنة السحب على المكشوف من البنوك. تعتبر القروض البنكية من أمور التدقيق الرئيسية للأسباب التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • بلغ إجمالي الدين والذي يعتبر مؤثر بالنسبة لبيان المركز المالي (٩٩,٩٢٢,٧٩٧ ريال قطري و ٧٨% من إجمالي أصول الشركة). • الدين إلى حقوق المساهمين يصل إلى ٣,٩١:١ بسبب شدة التمويل المصرفي. • بلغ الجزء الأكبر من القروض المصرفية بمبلغ ٩٩,٩٦٨,٠٥٥ ريال قطري من مساهم رئيسي، بنسبة ٦٥% من إجمالي الأصول. • معظم أصول الشركة مرهونة مقابل هذه القروض والتسهيلات. • تكبنت الشركة تكاليف تمويل كبيرة. • يؤثر دين رأس مال الشركة بشدة على المساهمين العاديين.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية للشركة القطرية الأملية للمستلزمات الطبية (شركة مساهمة عامة قطرية) ("الشركة") الدوحة - دولة قطر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ من قبل مدقق حسابات آخر، وكان تقريره المؤرخ في ٢٧ مارس ٢٠١٩ متحفظ حول تلك البيانات المالية، يرجع ذلك إلى حقيقة أن الشركة لم تكن قادرة على قياس القيمة القابلة للاسترداد للأصول غير الملموسة للتأكد مما إذا كان هناك أي تعديلات قد تكون ضرورية لانخفاض القيمة.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. وتشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٩ "التقرير السنوي" ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. نتوقع الحصول على التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير التدقيق.

إن رأينا المتحفظ في البيانات المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى ولا نبدي أي شك من أشكال التأكيد حولها.

تشتمل مسؤوليتنا فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية في الإطلاع على المعلومات الأخرى والمحددة أعلاه عندما تصبح متاحة وللقيام بذلك سنأخذ في إعتبارنا ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو تبين أن المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق تظهر أخطاء جوهرية.

إذا إستنتجنا عند الإطلاع على التقرير السنوي وجود أخطاء جوهرية فإنه يتعين علينا التواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بتلك الأمور.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومسؤولية الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء بسبب العش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية والإفصاح عندما ينطبق ذلك على الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي، فيما عدا وجود نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو لإيقاف أعمالها أو عدم وجود بديل واقعي غير ذلك.

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا حولها. التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عالٍ ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً عن أية أخطاء جوهرية إن وجدت. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية من قبل المستخدمين على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس رأينا. إن عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث أن الغش قد يشتمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو سوء التمثيل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات التدقيق المناسبة في ظل الظروف وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها فيما إذا كان هنالك شكوكاً جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول مقدرة الشركة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية. إذا استنتجنا وجود شكوكاً جوهرية فإنه يتطلب منا أن نلفت الانتباه في تقرير مراقبي الحسابات إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تسبب في الحد من قدرة الشركة على الإستمرار.
- تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

لقد تواصلنا مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور الأخرى، نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أوجه القصور المهمة في أنظمة الرقابة الداخلية التي تم تحديدها أثناء التدقيق.

كما نقوم بتزويد مجلس الإدارة ببيان التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية والمتعلقة باستقلاليتنا والتواصل معهم فيما يتعلق بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات العلاقة متى كان ذلك ممكناً.

بناءً على الأمور التي تم التواصل بشأنها مع مجلس الإدارة نقوم بتحديد تلك الأمور التي لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية والتي تعتبر أمور تدقيق رئيسية، نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو التشريعات دون الإفصاح العلني عنها أو عند حالات نادرة جداً، نقرر عدم الإبلاغ عنها في تقريرنا وذلك بسبب عواقب سلبية قد تترتب على الإفصاح قد تفوق المنفعة العامة في حال ذكرها.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

ونؤكد أيضاً في رأينا أن الشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية (شركة مساهمة عامة قطرية)، ("الشركة")، الدوحة - دولة قطر، تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وقد أجري جرد البضاعة وفقاً للأصول، وأن البيانات المالية تتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للشركة. وباستثناء ما هو مذكور في فقرة أساس الرأي المتحفظ وفقرة الشكوك الجوهرية المتعلقة بالإستمرارية، وفقرة التأكيد على أمر وإيضاح ١ (ب)، فقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقتنا، وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لأحكام القانون المذكورة أعلاه أو النظام الأساسي للشركة على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط الشركة أو مركزها المالي.

طلال أبوغزاله وشركاه

طلال أبوغزاله وشركاه
Talal Abu-Ghazaleh & Co.
Qatar Office

حازم أحمد السرخي ، CPA
(سجل مراقبي الحسابات رقم ١١٩)

مرخص من هيئة قطر للاوراق المالية
سجل المدققين الخارجيين رقم ١٢٠١٥٦

الدوحة في ٢٩ مارس ٢٠٢٠

الشركة القطرية الأمانة للمستلزمات الطبية
(شركة مساهمة عامة قطرية)
الدوحة - دولة قطر

بيان أ

بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٠١٨ (ريال قطري)	٢٠١٩ (ريال قطري)	إيضاح	
			الموجودات
			الموجودات غير المتداولة
١٢١,٧٢٣,١٦٠	١١٦,٢٨٦,٨٧٨	- ٦ -	ممتلكات والآلات ومعدات وأعمال رأسمالية تحت التنفيذ
١٢,٥٩٠,٠٠٠	١٢,٥٩٠,٠٠٠	- ٧ -	ممتلكات استثمارية
--	١٠٦,٨٧١	- ٨ -	موجودات حق الاستخدام
١٠,٣٢٩,٩٣٧	١٠,٣٢٩,٩٣٧	- ٩ -	أصول غير ملموسة
١٤٤,٦٤٣,٠٩٧	١٣٩,٣١٣,٦٨٦		مجموع الموجودات غير المتداولة
			الموجودات المتداولة
١٢,١٩٤,١٣٩	١١,٢٧١,٢٥٣	- ١٠ -	البضاعة
٥,٠١١,٢٥٧	٢,٥٨١,٣٩٠	- ١١ -	ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى
٤٩٤,١٠٤	٩٦١,٩٠٨	- ١٢ -	نقد في الصندوق ولدى البنوك
١٧,٦٩٩,٥٠٠	١٤,٨١٤,٥٥١		مجموع الموجودات المتداولة
١٦٢,٣٤٢,٥٩٧	١٥٤,١٢٨,٢٣٧		مجموع الموجودات
=====	=====		
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
١١٥,٥٠٠,٠٠٠	١١٥,٥٠٠,٠٠٠	- ١٣ -	رأس المال
٣٠,٣٤٣,١٢٠	٣٠,٣٤٣,١٢٠	- ١٤ -	احتياطي قانوني
١١,٩٩٩,٦٩٤	١١,٩٩٩,٦٩٤	- ١٥ -	احتياطي إعادة تقييم
(١١٦,٨٠٨,٧٨٩)	(١٢٧,١٩٥,٠٦٦)		خسائر متراكمة
٤١,٠٣٤,٠٢٥	٣٠,٦٤٧,٧٤٨		صافي حقوق الملكية - بيان ج
			المطلوبات غير المتداولة
١,٠٤٦,٠٢٨	٩٩٧,١١٧	- ١٦ -	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
٩٨,٨٧٨,٣٧٨	٩٩,٩٦٨,٠٥٥	- ١٧ -	قروض بنكية - الجزء طويل الأجل
--	٩٧,٥٢٩	- ٨ -	مطلوبات التأجير - الجزء طويل الأجل
٩٩,٩٢٤,٤٠٦	١٠١,٠٦٢,٧٠١		مجموع المطلوبات غير المتداولة
			المطلوبات المتداولة
٥,٣٩٣,٣١٧	٤,٨٠٠,١٠٢	- ١٧ -	قروض بنكية - الجزء قصير الأجل
--	٨,٠٣٢	- ٨ -	مطلوبات التأجير - الجزء قصير الأجل
٢,٥٦٩,١٥٤	٢,٤٥٥,٠١٤	- ١٨ -	ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
١٣,٤٢١,٦٩٥	١٥,١٥٤,٦٤٠	- ١٢ -	سحب على المكشوف من البنوك
٢١,٣٨٤,١٦٦	٢٢,٤١٧,٧٨٨		مجموع المطلوبات المتداولة
١٢١,٣٠٨,٥٧٢	١٢٣,٤٨٠,٤٨٩		مجموع المطلوبات
١٦٢,٣٤٢,٥٩٧	١٥٤,١٢٨,٢٣٧		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات
=====	=====		

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٠ وتم توقيعها نيابة عن المجلس من قبل:

السيد/ عيسى خالد المسلماني
عضو مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السيد/ طلال صباح العبدالله
نائب رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٢ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

الشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية
(شركة مساهمة عامة قطرية)
الدوحة - دولة قطر

بيان ب

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاح
(ريال قطري)	(ريال قطري)	
١١,٤٠٣,١٢٦	٨,١٤٣,٨٩١	- ١٩ - الإيرادات
(٨,٤٧٧,٢٣٦)	(٧,٣٧١,٦٠٨)	- ٢٠ - تكلفة التشغيل (باستثناء الإستهلاك)
٢,٩٢٥,٨٩٠	٧٧٢,٢٨٣	مجمّل الربح
٢,٩٢٩,٧٠٤	٣,٠٠٠,٨٦٧	- ٢١ - إيرادات أخرى
(٣٠١,٧٠١)	(٤٣٧,٥٣٦)	- ٢٢ - مصاريف بيع وتوزيع
(٨,٦٦٢,٤١٧)	(٤,٥٩٢,٣٦٩)	- ٢٣ - مصاريف عمومية وإدارية
(٥,٧٠٢,٤٦١)	(٥,٥٣٠,٣٧٦)	- ٢٤ - إستهلاكات وإطفاءات
(٨,٨١٠,٩٨٥)	(٦,٧٨٧,١٣١)	(خسارة) التشغيل قبل تكاليف التمويل للسنة
(٤,٠٢٢,٧٥٢)	(٣,٥٩٩,١٤٦)	- ٢٥ - تكاليف التمويل
(١٢,٨٣٣,٧٣٧)	(١٠,٣٨٦,٢٧٧)	(خسارة) السنة - بيان ج، د
--	--	الدخل الشامل الآخر - بيان ج
(١٢,٨٣٣,٧٣٧)	(١٠,٣٨٦,٢٧٧)	إجمالي (خسارة) الدخل الشامل للسنة - بيان ج
=====	=====	(خسارة) السهم
(٠,١١١)	(٠,٠٩٠)	- ٢٦ - (الخسارة) الأساسية والمخفضة للسهم الواحد (ريال قطري)
=====	=====	

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٢ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

الشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية
(شركة مساهمة عامة قطرية)
الدوحة - دولة قطر

بيان التغيرات في حقوق الملكية السنوية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بيان جـ

	إحتياطي إعادة تقييم	إحتياطي قانوني	إحتياطي	خسائر متراكمة	المجموع
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	١١٥,٥٠٠,٠٠٠	٣٠,٣٤٣,١٢٠	١١,٩٩٩,٦٩٤	(١٠٢,٩٧٥,٠٥٢)	٥٣,٨٦٧,٧٦٢
(خسارة) السنة - بيان ب	--	--	--	--	--
الدخل الشامل الأخر - بيان ب	--	--	--	--	--
إجمالي (خسارة) الدخل الشامل للسنة - بيان ب	--	--	--	(١٢,٨٣٣,٧٣٧)	(١٢,٨٣٣,٧٣٧)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ - بيان أ	١١٥,٥٠٠,٠٠٠	٣٠,٣٤٣,١٢٠	١١,٩٩٩,٦٩٤	(١١٦,٨٠٨,٧٨٩)	٤١,٠٣٤,٠٢٥
(خسارة) السنة - بيان ب	--	--	--	(١٠,٣٨٦,٢٧٧)	(١٠,٣٨٦,٢٧٧)
الدخل الشامل الأخر - بيان ب	--	--	--	--	--
إجمالي (خسارة) الدخل الشامل للسنة - بيان ب	--	--	--	(١٠,٣٨٦,٢٧٧)	(١٠,٣٨٦,٢٧٧)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ - بيان أ	١١٥,٥٠٠,٠٠٠	٣٠,٣٤٣,١٢٠	١١,٩٩٩,٦٩٤	(١٢٧,١٩٥,٠٦٦)	٣٠,٦٤٧,٧٤٨

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٢ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

الشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية
(شركة مساهمة عامة قطرية)
الدوحة - دولة قطر

بيان د

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاح
(ريال قطري)	(ريال قطري)	
(١٢,٨٣٣,٧٣٧)	(١٠,٣٨٦,٢٧٧)	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (خسارة) السنة - بيان ب تعديلات لـ
٥,٧٠٢,٤٦١	٥,٥٣٠,٣٧٦	استهلاكات وإطفاءات
٤,٠٢٢,٧٥٢	٣,٥٩٩,١٤٦	تكاليف التمويل
--	(١٣٥,٩٤٤)	المعكوس من الذمم الدائنة
(١٥١,٠٠٦)	(٢٤٧,٣٧٤)	المعكوس من مخصص خسائر إئتمانية متوقعة
٣٢٩,٣٤٩	١٨١,٠١١	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
٣٨٩,٤٦٠	٤٥,٤٧٣	بضاعة مستبعدة
١٨,٩١٨	٤٣٧	إستبعاد ممتلكات وآلات ومعدات
٢,٠٥٨,٠٢٦	--	مخصص خسائر إئتمانية متوقعة
٧٠٩,٦٣٨	--	دفعات مقدمة لموردين مستبعدة
(٢٨٢,٩٥٤)	--	المعكوس من مخصص بضاعة بطيئة الحركة
(٣٧,٠٩٣)	(١,٤١٣,١٥٢)	(خسارة) التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
٢٢١,٤٨٠	٨٧٧,٤١٣	- البضاعة
١٤٦,٣٧٧	٢,٦٧٤,٣٩٩	- ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى
(١,٤٩٨,٩٨٥)	٢١,٨٠٤	- ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
(١,١٦٨,٢٢١)	٢,١٦٠,٤٦٤	النقد المتوفر من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
(١٦٨,٣٣٧)	(٢٢٩,٩٢٢)	مكافأة نهاية خدمة الموظفين المدفوعة
(١,٣٣٦,٥٥٨)	١,٩٣٠,٥٤٢	صافي النقد المتوفر من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
(٢٤٨,٨٩٣)	(٨٥,٢٣٨)	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(٢٤٨,٨٩٣)	(٨٥,٢٣٨)	شراء ممتلكات وآلات ومعدات وأعمال رأسمالية تحت التنفيذ
		صافي النقد (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
١٤,٢١٩,١٣٠	٢,٣١٤,٩٤٧	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(٨,٢٢٣,٩٠٣)	(٣,٨٣٧,٤٩١)	قروض بنكية مستلمة
(٣,٠٣٤,٦٠٢)	(١,٥٧٦,٣٧٤)	قروض بنكية مسددة مقدماً
--	(١١,٥٢٧)	تكاليف تمويل مدفوعة
٢,٩٦٠,٦٢٥	(٣,١١٠,٤٤٥)	تسويات مطلوبات التأجير
١,٣٧٥,١٧٤	(١,٢٦٥,١٤١)	صافي النقد (المستخدم في) المتوفر من الأنشطة التمويلية
(١٤,٣٠٢,٧٦٥)	(١٢,٩٢٧,٥٩١)	صافي (النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل
(١٢,٩٢٧,٥٩١)	(١٤,١٩٢,٧٣٢)	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
=====	=====	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة
--	٢,٨٤٢	معلومات إضافية لبيان التدفقات النقدية
=====	=====	حركات غير نقدية
		أخرى
		أقساط التأجير المدفوعة مقدماً المُعاد تصنيفها إلى موجودات حتى الإستخدام

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٢ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

الشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية
(شركة مساهمة عامة قطرية)
الدوحة - دولة قطر

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١- معلومات عامة

(أ) تأسست الشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية (ش.م.ع.ق.) ("الشركة") في دولة قطر كشركة مساهمة عامة قطرية بموجب المرسوم الأميري رقم (٣٩) والصادر في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٠ تحت سجل تجاري رقم (٢٣٣٤٩) بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٠١.

إن الشركة مدرجة في بورصة قطر.

مكتب الشركة مسجل في صندوق بريد رقم ٢٢٥٥٦، الدوحة - دولة قطر ومقر الشركة في منطقة أبو هامور، الدوحة - دولة قطر.

يتمثل نشاط الشركة الرئيسي في تصنيع المحاقن الطبية التي تستخدم لمرة واحدة والتجارة في المعدات والأدوات واللوازم الطبية.

(ب) استناداً إلى عقد التأسيس المعدل للشركة، فإن مدة الشركة هي ٢٥ سنة ابتداءً من تاريخ النشر بعد موافقة المساهمين في الجمعية العامة غير العادية وهي قابلة للتجديد.

٢- مبدأ الإستمرارية

حققت الشركة صافي خسارة بمبلغ ١٠,٣٨٦,٢٧٧ ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ كما بلغت الخسائر المتراكمة مبلغ ١٢٧,١٩٥,٠٦٦ ريال قطري والتي تجاوزت رأس مالها بمبلغ ١١,٦٩٥,٠٦٦ ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. وفقاً لنص المادة رقم ٢٩٥ من قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ على أنه في حال وصلت خسائر الشركة المساهمة نصف رأس المال فإنه يجب على مجلس الإدارة دعوة المساهمين إلى اجتماع جمعية عمومية غير عادية لمناقشة قرار إما بمواصلة أعمال الشركة أو حلها قبل إنقضاء المدة المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة. وفي حال لم يتم عقد الاجتماع بالدعوة لإجتماع الجمعية العمومية غير العادية أو تعذر إصدار قرار بهذا الشأن، فإنه يجوز لأي طرف ذي مصلحة التوجه بطلب إلى المحكمة المختصة لحل الشركة. ومع ذلك وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ تجاوزت المطلوبات المتداولة الموجودات المتداولة للشركة بمبلغ ٧,٦٠٣,٢٣٧ ريال قطري. بالإضافة إلى ذلك، يتم تمويل أعمال الشركة من خلال قروض بنكية والسحب على المكشوف من قبل أحد المساهمين الرئيسيين وتم تمديد سداد الإلتزامات لتلك القروض بشكل متكرر. إن هذه الأمور تشير إلى وجود حالة من عدم يقين مادي والذي قد يؤثر شكوكاً جوهرية حول عدم مقدرة الشركة على الإستمرار في أنشطتها وفقاً لمبدأ الإستمرارية.

ومع ذلك، لا تتضمن هذه البيانات المالية أي تعديلات تتعلق بإسترداد وتصنيف مبالغ الأصول المثبتة وتصنيف المطلوبات التي قد تكون ضرورية في حال عدم قدرة الشركة على الإستمرار بأعمالها للأسباب التالية:

- قرر مساهمو الشركة، خلال إجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد في ٢٦ مايو ٢٠١٩ الإستمرار بأعمال الشركة وتنويع أنشطتها.
- الإدارة بصدد إتخاذ إجراءات لتحسين أنشطتها.
- بنك تنمية محلي (السادة/ بنك قطر للتنمية) كونه أحد أكبر المساهمين الرئيسيين كجهة ممولة، أكد كتابياً أنه سوف يستمر في تقديم الدعم المالي للشركة للوفاء بالتزاماتها عند إستحقاقها وقد أكد أنه لن يتم تقديم أي طلب لسداد القروض المستحقة الدفع في أو قبل يناير ٢٠٢١.
- أكد مجلس الإدارة خطتهم لإصدار قرار في الاجتماع العام السنوي للحصول على موافقة المساهمين على مواصلة عمليات الشركة، وجعل الشركة قادرة على الإستمرار كمنشأة مستمرة والوفاء بالتزاماتها المالية عند إستحقاقها.

٣- تطبيق ومراجعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

(أ) المعايير والتعديلات والتحسينات الجديدة الصادرة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي لها تأثير على المبالغ المفصّل عنها و/أو على إيضاحات البيانات المالية:

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية تتطابق مع السياسات المتبعة في إعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ باستثناء تأثير تطبيق المعايير والتعديلات والتحسينات السنوية إعتباراً من السنة الحالية، وهي كما يلي:

- المعايير الجديدة
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٦: عقود الإيجار
- المعايير المعدلة
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩: خصائص المدفوعات مقدماً مع التعويض السالب
 - معيار المحاسبة الدولي ٢٨: الحصص طويلة الأجل في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
 - معيار المحاسبة الدولي ١٩: تعديلات الخطط أو الإختصار أو التسوية

تاريخ النفاذ	التفسيرات الجديدة أو المعدلة:
١ يناير ٢٠١٩	■ تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية ٢٣: عدم التأكد حول المعالجة المحاسبية لضريبة الدخل
تاريخ النفاذ	التحسينات السنوية على دورة ٢٠١٥ - ٢٠١٧ للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:
١ يناير ٢٠١٩	■ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣: "تجميع الأعمال" تقوم الشركة بإعادة قياس الحصة المتحفظ بها سابقاً في العمليات المشتركة عندما تقوم الشركة بالسيطرة
١ يناير ٢٠١٩	■ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١١: "الترتيبات المشتركة" لا تقوم الشركة بإعادة قياس الحصة المتحفظ بها سابقاً في العمليات المشتركة عندما تقوم الشركة بالسيطرة
١ يناير ٢٠١٩	■ معيار المحاسبة الدولي ١٢: "ضرائب الدخل" تبعات ضرائب الدخل الناتجة من مدفوعات الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية
١ يناير ٢٠١٩	■ معيار المحاسبة الدولي ٢٣: "تكاليف الإقراض" تقوم الشركة بإعتبار القرض المخصص لتطوير أي موجودات ضمن القروض في حالة أنه يهدف إلى تمويل الموجودات المؤهلة الجاهزة للإستخدام المحدد أو البيع

(ب) التغييرات في السياسات المحاسبية

قامت الشركة بتغيير سياساتها المحاسبية نتيجة لعدد من المعايير والتفسيرات والتعديلات والتحسينات الجديدة والتي أصبحت مطبقة وناظمة في تقرير الفترة الحالية وذلك لتعكس متطلبات تلك التعديلات ومع ذلك وباستثناء التأثير والتعديلات الموضحة بالفقرة التالية والمتعلقة بالمعيار وهو: المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ "عقود الإيجار"، فإن الشركة قامت بتبني المعايير الأخرى التي تنطبق عليها والتي ليس لها أي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو أداء الشركة.

طبقت الشركة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ عقود إيجار حيثما ينطبق ذلك لأول مرة من تاريخ التطبيق الإلزامي بتاريخ ١ يناير ٢٠١٩. وفقاً للأحكام الانتقالية لهذا المعيار الجديد، تبنت الشركة بأثر رجعي نهجاً معادلاً ولم يتم إعادة تعديل معلومات المقارنة.

■ تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) "عقود الإيجار"

يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ الصادر في يناير ٢٠١٦ المبادئ الأساسية للاعتراف بالإيجارات وقياسها وعرضها والإفصاح عنها. تم الاستعاضة عن المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ "عقود الإيجار"، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم ٤ "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار" والتفسيرات ذات الصلة.

أشار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) إلى المتطلبات المحاسبية المتعلقة بالإيجارات. وبالتالي، فإن هنالك العديد من التغييرات على محاسبة المستأجر حيث ينص المعيار على وجوب الاعتراف بجميع عقود الإيجار والحقوق والالتزامات التعاقدية المرتبطة بها بشكل عام في بيان المركز المالي للشركة، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار ذات القيمة المنخفضة. تم الغاء التمييز بين عقود التأجير التشغيلي وعقود التأجير التمويلي فيما يتعلق بالمحاسبة للمستأجر، أما عن متطلبات المحاسبة للمؤجر لم تتغير إلى حد كبير. تفاصيل المتطلبات الجديدة مذكورة بالفقرات التالية:

تعريف عقد الإيجار

قد طبقت الشركة الطريقة العملية المتاحة عند الانتقال إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) وليس لإعادة تقييم ما إذا كان الاتفاق يتضمن عقد إيجار. وبناءً على ذلك سيظل تعريف عقد الإيجار وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٤) سارياً على عقود الإيجار التي تم إدخالها أو تعديلها قبل تاريخ ١ يناير ٢٠١٩.

يرتبط التغيير في تعريف عقد الإيجار بشكل أساسي بمفهوم السيطرة والذي يتعارض مع مفهوم المخاطر والمكافآت في معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧). طبقت الشركة تعريف عقد الإيجار والتوجيهات ذات الصلة المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) على جميع عقود الإيجار المبرمة أو المعدلة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩. إن أثر تقييم إنتقال الشركة وإعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ لم ينتج عنه أي تأثير جوهري على البيانات المالية.

التأثير على محاسبة المستأجر

عقود الإيجار التشغيلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٧

بناءً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ يوجد تغييرات جوهرية فيما يتعلق بالعقود المصنفة سابقاً كعقود إيجار تشغيلي بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧، وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ فإن جميع عقود الإيجار باستثناء معايير الإيعاف المطبقة في الفقرة التالية، فيجب على الشركة القيام بما يلي:

- الاعتراف بحق إستخدام موجودات ومطلوبات عقود الإيجار في بيان المركز المالي والذي يتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة لمدفوعات الإيجار المستقبلية.
- الاعتراف باستهلاك حق إستخدام الموجودات والفوائد على مطلوبات عقود الإيجار في بيان الربح أو الخسارة.
- فصل المبلغ الإجمالي للتقيد المدفوع لأصل المبلغ وفائدة التمويل في بيان التدفقات النقدية والإفصاح عنه تحت الأنشطة التمويلية.

الإعفاءات من الإثبات

بالنسبة لعقود الإيجار قصيرة الأجل (مدة الإيجار ١٢ شهراً أو أقل) وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة (تقييم على أساس مطلق) تعفى من الاعتراف بالأصل حق الاستخدام والالتزام التأجيري. وبالتالي يتم الاعتراف بأي مدفوعات إيجار مرتبطة بعقود الإيجار المعفاة كمصرفون تأجيري على أساس القسط الثابت في بيان الربح أو الخسارة كما هو مسموح به في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦.

أخرى

- يتم الاعتراف بحوافز التأجير كجزء من قياس موجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير. في حين وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ فإنه يعتبر بشكل عام تخفيضاً في مصاريف الإيجار على أساس القسط الثابت.
- بناءً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، يتم إجراء اختبار القيمة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦.

الإيجار التمويلي تحت معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧

تتمثل الفروقات الرئيسية بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ فيما يتعلق بالموجودات التي تم تصنيفها سابقاً كعقد إيجار تمويلي في قياس ضمانات القيمة المتبقية التي يقدمها المستأجر إلى المؤجر. يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ أن تقوم الشركة بالاعتراف بجزء من التزامها بالإيجار فقط والذي من المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية بدلاً من الحد الأقصى للمبلغ المضمون وفقاً لما يتطلبه المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧. لم يكن لهذا التغيير تأثير جوهري على البيانات المالية للشركة.

التأثير على محاسبة المؤجر

وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ لم يطرأ أي تغيير جوهري على مبادئ الاعتراف والقياس لمحاسبة المؤجر الخاصة بعقود الإيجار وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧. وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ يواصل المؤجر تصنيف عقود الإيجار على أنها إما عقود إيجار تمويلية أو عقود إيجار تشغيلية وحساب النوعين من عقود الإيجار بشكل مختلف. قام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ بتغيير وتوسيع نطاق متطلبات الإفصاح وخاصة الإفصاحات المتعلقة بإدارة المؤجر للمخاطر الناشئة عن حصته المتبقية في الأصول المؤجرة.

تأثير تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) "عقود الإيجار"

نتيجة تقييم الشركة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، كان التغيير في السياسات المحاسبية المطلوبة والإعفاءات المطبقة على البيانات المالية كما يلي؛

التأثير على محاسبة المستأجر (سابقاً تأجير تشغيلي وتأجير تمويلي):

كمستأجر، لم يكن لدى الشركة أي عقود إيجار تم تصنيفها سابقاً على أنها إيجار تمويلي في حين أن الشركة تعتزم الاعتراف بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير لعقود الإيجار التي تم تصنيفها مسبقاً على أنها عقود إيجار تشغيلية. على أية حال، فقد قررت الشركة تطبيق الاستثناء المنصوص عليه في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦.

عقود الإيجار قصيرة الأجل - الإعفاءات من الإثبات

تم إجراء تقييم معقول للتأكد من العقود قصيرة الأجل هي عقود تنتهي مدتها خلال ١٢ شهراً. لذلك لا يوجد لدى الشركة أية عقود إيجار قصيرة الأجل.

عقود الإيجار منخفضة القيمة - الإعفاءات من الإثبات

تم إجراء تقييم معقول للتأكد من وجود عقود إيجار لموجودات منخفضة القيمة مثل أجهزة الحاسوب والأثاث المكتبي. وبناءً على ذلك، لا تمتلك الشركة أي عقود إيجار لموجودات منخفضة القيمة.

المكونات غير الإيجارية - مستبعد من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦

تم إجراء تقييم معقول للعقود للتأكد فيما كان هنالك مكونات غير إيجارية متضمنة لغايات الاعتراف بها. لذلك لا يوجد لدى الشركة أية مكونات غير إيجارية ضمن عقودها.

وحدات مؤجرة - تم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦

طبيعة عقد الإيجار الذي تم تصنيفه سابقاً على أنه عقد إيجار تشغيلي

أبرمت الشركة عقد إيجار في ١ يوليو ٢٠٠١ مع وزارة الشؤون البلدية والزراعة بإيجار سنوي قدره ١١,٥٢٧ ريال قطري لمدة ٣٠ عاماً. وفقاً لعقد الإيجار يخضع تجديد عقد الإيجار في نهاية فترة الإيجار لإتفاق متبادل بين الطرفين. حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، نظراً لأن مدة الإيجار ٣٠ عاماً والذي لا يمثل غالبية عمر الأرض، حيث لا يوجد نقل ملكية في نهاية الثلاثون عاماً للشركة ولا يحق للشركة ممارسة خيار الشراء في نهاية فترة الإيجار، تم التعامل مع الإيجار كعقد إيجار تشغيلي. ومع ذلك نتيجة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)، إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ إعترفت الشركة بأصول حق الاستخدام ومطلوبات التأجير المتعلقة بعقد الإيجار هذا في بيان المركز المالي، وتم قياسه بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية في تاريخ تبني المعيار.

ومع ذلك قامت الشركة بتطبيق منهج الانتقال المبسط للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٦) والذي لا يتم بموجبه إعادة بيان المبالغ المقارنة. عند قياس مطلوبات التأجير، قامت الشركة بخصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الإقتراض الإضافي في ١ يناير ٢٠١٩. وتستخدم أفضل التقديرات والأحكام الممكنة من قبل الإدارة لتطبيق معدل الإقتراض المناسب حيث أن العوامل مثل هيكل التمويل الحالي للشركة ومراجع أسعار العملات ذات الصلة للشركة والبيئة الاقتصادية وعوائد السندات الحكومية أو منحنيات أسعار الفائدة وشروط الإيجار ذات الصلة بما في ذلك طبيعة الأصول الأساسية في الاعتبار. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت عدة خطوات عملية عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٦).

التأثير على محاسبة المؤجر أو وسيط التأجير

يتم تأجير جزء من المبنى المشيد على أرض مستأجرة من طرف خارجي. ومع ذلك لم يتم اعتبار عقد الإيجار أعلاه بمثابة إيجار من الباطن، حيث لم يتم تحديد مبالغ الإيجار المتعلقة بالأرض بشكل منفصل، وقامت الشركة بقياس المباني بشكل منفصل على أنها عقارات استثمارية. وبالتالي فإن الشركة ليست وسيط مؤجر والعقد ليس إيجار من الباطن.

مع الأخذ بالإعتبار ما سبق ومع التقييم المعقول، يعتبر عقد الإيجار الذي قامت به الشركة من تأجير العقار الاستثماري للشركة أنه إيجار تشغيلي. وبالتالي كمؤجر يتم الإفصاح عن إيرادات الإيجار ذات الصلة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، ليس مطلوباً من الشركة إجراء أي تعديلات على إنتقال المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) لعقود الإيجار التي يعمل فيها كمؤجر.

التأثير على البيانات المالية من تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦

تم الإعتراف بالمبالغ التالية بموجب هذا المعيار الجديد ويتم إدراجها ضمن بيان المركز المالي:

١ يناير ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
(ريال قطري)	(ريال قطري)	
١١٦,١٦٤	١٠٦,٨٧١	موجودات حق الاستخدام
١١٣,٣٢٢	١٠٥,٥٦١	مطلوبات التأجير
=====	=====	

لقياس مطلوبات التأجير، قامت الشركة بخصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الإقتراض الإضافي كما في ١ يناير ٢٠١٩، لا يوجد أية التزامات تخص عقود الإيجار قصيرة الأجل و عقود الإيجار منخفضة القيمة يتطلب الإفصاح عنها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

تم الإعتراف بالمبالغ التالية بموجب هذا المعيار الجديد ويتم إدراجها ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر:

٢٠١٨	٢٠١٩	
(ريال قطري)	(ريال قطري)	
--	٩,٢٩٣	إستهلاك موجودات حق الاستخدام
--	٣,٧٦٦	تكاليف تمويل مطلوبات التأجير
١١,٥٢٧	--	مصاريف الإيجار قصير الأجل
=====	=====	

(ج) المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة والتي لم تطبق بعد. إن المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة التالية قد صدرت ولكنها لم تطبق حيث تنوي الإدارة تطبيق هذه المعايير عند نفاذها.

تاريخ النفاذ	المعايير الجديدة
١ يناير ٢٠٢١	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٧): عقود التأمين
تاريخ النفاذ	المعايير المعدلة
تأجيل تحديده	معيار المحاسبة الدولي (٢٨) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٠): القوائم المالية الموحدة والإستثمار في الشركات الزميلة وشركات المشروع المشترك

٤- أسس إعداد وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة المعدلة

- أ. بيان الالتزام بالنظم
تم إعداد البيانات المالية المرفقة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥.
- ب. أسس القياس
تم إعداد البيانات المالية من السجلات المحاسبية للشركة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء إعادة تقييم بعض الموجودات غير المتداولة والأدوات المالية، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.
- ج. العملة الوظيفية وعملة العرض
تم عرض البيانات المالية بالريال القطري وهي العملة الوظيفية للشركة وقد تم تقريب كافة المبالغ والقيم لأقرب ريال قطري إلا ما تم الإشارة إليه.
- د. استخدام التقديرات والأحكام
تم إرجاع المعلومات حول التقديرات الهامة في تطبيق السياسات والتقديرات المحاسبية والتي لها تأثير كبير على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية في الإيضاح رقم (٥).
- هـ. الممتلكات والآلات والمعدات
يتم قياس الممتلكات والآلات والمعدات، باستثناء المباني المقامة على الأرض المستأجرة المدرجة بمبلغ أداة التقييم والتي تم قياسها بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة، تتضمن التكلفة المصروفات المتعلقة بصفة مباشرة باقتناء الموجودات ووضعها وتجهيزها من قبل الإدارة في المكان للغايات التي تم شراءها من أجلها، تتضمن تكلفة الموجودات المكونة داخلياً تكلفة المواد والعمالة المباشرة، أية تكاليف تنسب بصفة مباشرة لجعل الموجودات جاهزة للإستخدام لغرض المتوقع منها، وتكاليف تفكيك وإزالة البنود وإعادة الحالة الكائنة عليه ورسملة تكاليف الإقتراض.
- تتم رسملة البرامج المشتراة والتي تشكل وظيفة لا تتجزأ من المعدات ذات العلاقة بها كجزء من تلك المعدات. عندما يكون لأجزاء الممتلكات والآلات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة تتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) لتلك الممتلكات والآلات والمعدات.
- يتم الإعراف بأي فائض إعادة تقييم للمبنى المقام على الأرض المستأجرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى وعرضه في إحتياطي إعادة التقييم في حقوق الملكية، باستثناء المبلغ الذي يعكس به النقص من إعادة تقييم نفس الموجودات المعترف به سابقاً في الربح أو الخسارة، ففي هذه الحالة يتم الإعراف بالزيادة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخرى. يتم الإعراف بالعجز من إعادة التقييم في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخرى، باستثناء ما تتم به مقاصة بالزيادة لنفس الموجودات المسجلة في فائض إعادة التقييم.
- يتم إلغاء الأعراف بيند الممتلكات والآلات والمعدات عند إستبعاده أو عندما يكون من المتوقع عدم الحصول على منافع إقتصادية مستقبلية من إستخدامه أو إستبعاده. يتم تحديد أرباح أو خسائر إستبعاد الممتلكات والآلات والمعدات بمقارنة المتحصلات من الإستبعاد مع القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات، ويتم الإعراف بها بالصافي في الإيرادات الأخرى في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخرى. عند بيع الموجودات المعاد تقييمها يتم تحويل المبالغ المضمنة في فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المدورة. يتم إجراء التقييمات بصورة متكررة بما يكفي للتأكد من أن القيمة العادلة للموجودات المعاد تقييمها لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية.
- عند تغيير إستخدام الممتلكات والآلات والمعدات إلى ممتلكات إستثمارية تتم إعادة قياس تلك الممتلكات بالقيمة العادلة ويعاد تصنيفها بناءً على ذلك، يتم الإعراف بأي ربح ينشأ عن إعادة القياس في الربح أو الخسارة إلى الحد الذي يؤدي فيه الربح إلى رد خسارة إنخفاض سابقة في القيمة عن عقار معين، مع الإعراف بأي ربح باقي في الإيرادات الشاملة الأخرى وإظهاره في إحتياطي إعادة التقييم، ويتم الإعراف بأية خسارة في الربح أو الخسارة.
- يتم الإعراف بتكلفة إستبدال أحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات في القيمة الدفترية لذلك البند لو كان من المحتمل تدفق منافع إقتصادية مستقبلية مضمنة في ذلك البند للشركة ومن الممكن قياس تكلفته بصورة مؤكدة. يتم الإعراف بتكلفة الخدمة اليومية للممتلكات والآلات والمعدات في بيان الربح أو الخسارة عند تكديدها.
- يحتسب الإستهلاك على المبلغ القابل للإستهلاك وهو تكلفة الأصل أو مبلغ آخر تستبدل به التكلفة مطروحاً قيمته الباقية. يتم الإعراف بالإستهلاك في بيان الربح أو الخسارة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمال الإنتاجية المقننة لكل بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات كما يلي:

مياني مقامة على أرض مستأجرة	٣٠ سنة
آلات ومعدات	٢٥ سنة
سيارات	٥ سنوات
أثاث ومفروشات ومعدات	٥ سنوات
أجهزة كمبيوتر وبرامج	٣ سنوات

تتم مراجعة طريقة الاستهلاك والقيمة المتبقية والعمر الإنتاجي للممتلكات والآلات والمعدات في تاريخ كل تقرير ويتم إجراء التسويات عليها إذا كان ذلك مناسباً.

تم استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات على أساس الاستخدام حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، ومع ذلك خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، قامت الشركة بتغيير طريقة استهلاك الآلات من أساس الاستخدام إلى طريقة القسط الثابت. وبالتالي فإن الإدارة بناءً على تقرير إعادة تقييم فني مستقل تعتقد أن العمر المتبقي للآلات هو ٢٥ عاماً.

أعمال رأسمالية تحت التنفيذ

يتم إثبات الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ بالتكلفة مطروحاً منها أي إنخفاض بالقيمة. تتضمن التكلفة جميع المصاريف المتكبدة على الأعمال الرأسمالية غير المكتملة. عند اكتمال الأعمال يتم تحويلها إلى الممتلكات والآلات والمعدات أو الممتلكات الإستثمارية بناءً على طبيعتها وإهلاكها بعد ذلك.

و. الممتلكات الإستثمارية

الممتلكات الإستثمارية هي العقار الذي يحتفظ به إما بغرض إيراد الإيجار أو بغرض الزيادة الرأسمالية أو لكلا الغرضين معاً ولكنه ليس للبيع في إطار النشاط الإعتيادي أو للإستخدام في الإنتاج أو توفير البضائع أو الخدمات أو لأغراض إدارية. تقاس الممتلكات الإستثمارية مبدئياً بالتكلفة ولاحقاً بالقيمة العادلة مع الإعراف بأي تغيير فيها في الربح أو الخسارة. تتضمن التكلفة التكاليف المتكبدة ذات علاقة مباشرة باقتناء الممتلكات الإستثمارية. تتضمن تكلفة العقار الذي تم إنشاؤه داخلياً تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأي تكاليف أخرى ذات العلاقة المباشرة باقتناء العقار لجعله جاهزاً للإستخدام المطلوب.

إن أية أرباح أو خسائر ناتجة من إستبعاد إستثمار عقاري (تحتسب كفرق بين صافي المحصل من الإستبعاد والقيمة الدفترية لذلك الإستثمار) ويتم الإعراف به في الربح أو الخسارة. عند بيع إستثمار عقاري كان مصنفاً سابقاً كممتلكات وآلات ومعدات فإن أية مبالغ ذات علاقة ضمن إحتياطي إعادة التقييم سوف يتم تحويلها إلى الأرباح المدورة. عندما يتغير إستخدام الأصل بحيث تتم إعادة تصنيفه كممتلكات وآلات ومعدات تصبح القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف هي التكلفة لذلك الأصل في الفترة المحاسبية اللاحقة.

ز. الأصول غير الملموسة

الأصل غير الملموس هو أصل غير مالي يمكن تحديده وليس له كيان مادي يحتفظ به للإستخدام ويمكن أن يؤدي إلى الحصول على منافع إقتصادية مستقبلية وهو يدخل في بيان المركز المالي للشركة تحت إيضاح "أصول غير ملموسة"، تقاس الأصول غير الملموسة بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم والإنخفاض في القيمة. المصاريف المتكبدة على البرامج تتم رسملتها فقط عندما يكون من المحتمل أن تؤدي هذه المصاريف إلى تمكين الأصل من الحصول على منافع إقتصادية مستقبلية تزيد عن معيار أدائها المقيم أصلاً وإمكانية قياس هذه المصاريف ونسبتها إلى الأصل بصورة موثوق فيها. يتم إثبات جميع المصاريف الأخرى عند تكبدها.

يتم إطفاء الأصول غير الملموسة بطريقة القسط الثابت في الربح أو الخسارة من التاريخ الذي يصبح فيه الأصل متاحاً للإستخدام على مدى أفضل تقدير لعمره الإنتاجي المقدر، إستناداً إلى النموذج الذي يمكن في إطاره إستهلاك المنافع الإقتصادية للأصل من قبل الشركة.

كان العمر الإنتاجي المقدر للأصول غير الملموسة للفترة الحالية وفترة المقارنة على النحو التالي:

براءات الإختراع والمعرفة	عمر إنتاجي غير محدد
برامج كمبيوتر	٥ سنوات

يجب عدم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد ويجب مراجعة العمر الإنتاجي لهذه الأصول في كل فترة تقرير لتحديد ما إذا إستمرت الأحداث والظروف في دعم تقدير العمر الإنتاجي غير المحدد لهذه الموجودات، إذا لم يتم التغيير في العمر الإنتاجي من غير محدد إلى محدد المدة يجب أن يتم معالجته محاسبياً كمتغير في إفتراضات وتغييرات المحاسبة. يتم إلغاء الإعراف بالأصل غير الملموس عند إستبعاده أو عندما يكون من المتوقع عدم الحصول على منافع إقتصادية مستقبلية من إستخدامه أو إستبعاده.

ح. عقود الإيجار

تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يتضمن شروط إيجار، بمعنى إذا كان العقد يمنح الحق في السيطرة على الأصل المحدد لفترة من الوقت مقابل المبالغ المدفوعة فيه.

الشركة كمتأجر

تطبق الشركة نهجاً وحيداً لتحقيق وقياس جميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات منخفضة القيمة. تعترف الشركة بالتزامات الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار وموجودات حق الاستخدام التي تمثل حق استخدام الموجودات الأساسية.

موجودات حق الاستخدام

تعترف الشركة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (تاريخ توافر الأصل الأساسي للاستخدام). يتم قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة، مطروحاً منها أي خسائر مترجمة للانخفاض في القيمة والإهلاك، وتعديلها لأي عملية إعادة تقييم للالتزامات الإيجار. تشمل تكلفة موجودات حق الاستخدام على مقدار مطلوبات الإيجار المدرجة، والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة، ومدفوعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ البدء، مطروحاً منها أي حوافز إيجارية مستلمة. يتم إهلاك موجودات حق الاستخدام على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي المقدر للموجودات على ١٢,٥ سنة ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٩.

إذا كانت ملكية الموجودات المستأجرة تنتقل إلى الشركة في نهاية فترة التأجير أو إذا كانت التكلفة تعكس ممارسة خيار الشراء، يتم احتساب الإهلاك باستخدام العمر الإنتاجي المقدر للأصل. تخضع موجودات حق الاستخدام أيضاً لإنخفاض القيمة.

مطلوبات الإيجار

في تاريخ بداية عقد الإيجار، تقوم الشركة بإدراج مطلوبات الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي تعين إجراؤها على مدى عقد الإيجار. تتضمن مدفوعات الإيجار مدفوعات ثابتة مطروحاً منها حوافز الإيجار المدينة ومدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، والمبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. يتم تحقيق مدفوعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل كمصرف (ما لم يتم تكبدها لإنتاج مخزون) في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يتطلب القيام بالمدفوعات.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم الشركة معدل الإقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد الإيجار إذا كان سعر الفائدة المدرج في عقد الإيجار لا يمكن تحديده بسهولة. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ مطلوبات التأجير لتعكس تراكم الفائدة وتخفيض مدفوعات الإيجار التي تم القيام بها. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة الإيجار أو تغيير في مدفوعات الإيجار (على سبيل المثال، التغيرات في المدفوعات المستقبلية الناتجة عن تغيير في مؤشر أو معدل يستخدم لتحديد مدفوعات الإيجار) أو تغيير في تقييم خيار شراء الأصل الأساسي.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات منخفضة القيمة

تطبق الشركة إعفاء تحقق عقود الإيجار قصيرة الأجل على عقود الإيجار قصيرة الأجل الخاصة بالملكات والآلات والمعدات (إن وجدت) (أي عقود الإيجار التي تبلغ مدتها ١٢ شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تقوم أيضاً بتطبيق الإعفاء على تحقيق عقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة على إيجارات المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم إدراج مدفوعات الإيجار على عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار (إن وجدت).

الشركة كمؤجر

يتم تصنيف عقود الإيجار التي تعد الشركة مؤجراً لها على أنها عقود إيجار تمويلي أو إيجار تشغيلي. يتم تصنيف العقد كعقد إيجار تمويلي إذا كانت شروط عقد الإيجار تحول بشكل جوهري جميع مخاطر ومزايا الملكية للمستأجر. يتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلي.

عندما تكون الشركة مؤجر وسيط فإنها تمثل عقد الإيجار الرئيسي والعقد من الباطن كعقدين منفصلين. يصنف عقد الإيجار من الباطن على أنه عقد إيجار تمويلي أو تشغيلي بالرجوع إلى حق الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي.

يتم إثبات إيرادات الإيجار من عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار ويتم إدراجه في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر بسبب طبيعته التشغيلية. إن التكاليف المباشرة الأولية تضاف إلى التفاوض على عقد الإيجار التشغيلي وترتبه إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف به على مدى فترة الإيجار على نفس أساس دخل الإيجار، ويتم الاعتراف بالإيجارات المحتملة كإيرادات في الفترة التي يتم الحصول عليها.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة من عقود الإيجار بموجب عقود الإيجار التمويلي كمستحق بمبلغ صافي استثمار الشركة في عقود الإيجار. يتم تخصيص إيرادات التأجير التمويلي للفترة المحاسبية بحيث تعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار الشركة القائم فيما يتعلق بالإيجارات.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٩

بالنسبة للعقود التي تم إبرامها قبل ١ يناير ٢٠١٩ حددت الشركة ما إذا كان الإتفاق إيجاراً أو يحتوي على إيجار وذلك إستناداً إلى تقييم ما إذا كان:

- ❖ إستيفاء الإتفاق يعتمد على إستخدام أصل أو أصول محددة؛ و
- ❖ الإتفاق قد نقل حق إستخدام أصل. ينقل الإتفاق في حال إستيفاء واحدة مما يلي:
 - لدى المشتري المقدره أو الحق في تشغيل الأصل وفي نفس الوقت الحصول أو السيطرة على أكثر من مبلغ ضئيل من المخرجات؛
 - لدى المشتري المقدره أو الحق في السيطرة على الوصول الفعلي للأصل وفي نفس الوقت الحصول أو السيطرة على أكثر من مبلغ ضئيل من المخرجات؛
 - مؤشرات الحقائق والظروف على أنه من المستبعد أن تأخذ الأطراف الأخرى على أكثر من مبلغ ضئيل من المخرجات كما أن السعر للوحدة لم يكن ثابتاً على وحدة المخرجات وكما أنه غير معادل لسعر السوق الحالي لوحدة المخرجات.

الشركة كمستأجر

في فترة المقارنة صنفت الشركة كمستأجر الإيجارات التي نقلت جميع مخاطر وحوافز الملكية كإيجارات تمويلية. في هذه الحالة تقاس الأصول المستأجرة مبدئياً بمبلغ يعادل قيمتها العادلة والقيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار، أيهما أقل. الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار هي المدفوعات على مدى فترة الإيجار والتي يطلب من المستأجر دفعها، باستبعاد أي إيجار طارئ. في وقت لاحق للإعتراف المبدئي تتم المحاسبة عن الأصول وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة على ذلك الأصل.

الأصول التي يتم الاحتفاظ بها تحت إيجارات أخرى تصنف على أنها إيجارات تمويلية ولا يتم الإعتراف بها في بيان المركز المالي للشركة. المدفوعات التي تتم بموجب إيجارات تمويلية كان يتم الإعتراف بها في بيان الربح أو الخسارة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. كان يتم الإعتراف بحوافز الإيجار كجزء مكمل لإجمالي مصروف الإيجار وذلك على مدى فترة الإيجار.

الشركة كمؤجر

عندما تعمل الشركة كمؤجر فإنها تقوم بتحديد ما إذا كان كل إيجار إيجاراً تمويلياً أم إيجاراً تشغيلياً منذ البدء في الإيجار. لتصنيف كل إيجار تقوم الشركة بإجراء تقييم كلي لما إذا كان الإيجار قد نقل جميع المخاطر والحوافز ذات الصلة بملكية الأصل الأساسي. لو كان الحال كذلك يعتبر الإيجار بمثابة إيجار تمويلي ولو لم يكن فإنه يعتبر إيجاراً تشغيلياً. كجزء من هذا التقييم تضع الشركة إعتباراً لبعض المؤشرات كمثل ما إذا كان الإيجار لجزء رئيسي من العمر الإقتصادي للأصل.

ط. التخفيض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم الشركة كما في تاريخ التقرير بتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر على تدني قيمة الموجودات المالية. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، أو عندما يتطلب أن يكون هناك اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، تقوم الشركة بتقدير المبلغ القابل للاسترداد. إن المبلغ القابل للاسترداد هو القيمة الأعلى من الأصل أو القيمة العادلة للوحدة منتجة النقد مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد وقيمتها المستخدمة. يتم تحديد المبلغ القابل للاسترداد المتعلق بالأصل، إلا إذا لم يُنتج الأصل تدفقات نقدية بشكل كافي ومستقل عن الأصول أو أصول شركات أخرى. عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد قيمته القابلة للاسترداد، يتم اعتباره كإنخفاض في قيمة الأصل ويتم تخفيضه إلى المبلغ القابل للاسترداد.

عند تقييم القيمة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدره إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة بالأصل. يتم أخذ القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد، ومعاملات السوق الحديثة بعين الاعتبار. إذا تعذر تحديد مثل هذه المعاملات، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب، ويتم إثبات هذا الاحتساب من خلال عدة معطيات للتقييم، وأسعار الأسهم المدرجة للشركات المتداولة أو غيرها من مؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

يتم إجراء تقييم في كل تاريخ تقرير عما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المثبتة مسبقاً لم تعد موجودة أو ربما انخفضت. في حالة وجود مثل هذا المؤشر تقوم الشركة بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المعترف بها سابقاً فقط إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد للأصل منذ أن تم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة الأخيرة. يكون العكس محدوداً بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد، ولا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بعد خصم الاستهلاك، لو لم يتم الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة الأصل في السنوات السابقة. يتم إثبات هذا العكس في بيان الدخل الشامل ما لم يتم إدراج الأصل بمبلغ معاد تقييمه، وفي هذه الحالة يتم التعامل مع هذا الانعكاس كزيادة في إعادة التقييم.

ي. المخزون

يقاس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. تستند تكلفة المخزون على أساس المتوسط المرجح للتكلفة وهي تتضمن المصاريف المتكبدة في إقتناء مواد المخزون وتكاليف الإنتاج أو التحويل والتكاليف الأخرى المتكبدة في سبيل جعلها تصل إلى موقعها ووضعها الحالي. بالنسبة للبيضائع المكتملة الصنع والبيضاء تحت الإنتاج، تتضمن التكلفة حصة مناسبة من المصاريف غير المباشرة للإنتاج إستناداً إلى الطاقة الإنتاجية الإعتيادية.

صافي القيمة القابلة للتحقق هي السعر المقدر للبيع في إطار النشاط الإعتيادي ناقصاً تكلفة إكمال العمل ومصاريف البيع. يتم وضع مخصص للبيضاء المتقادمة وبطيئة الحركة إستناداً على تقديرات الإدارة.

ك. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم الشركة بتكوين مخصص لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين المحددة وفقاً لقانون العمل القطري، وذلك إستناداً إلى رواتب الموظفين وفترة عملهم بالشركة ويتم دفعها للموظفين عند إنهاء خدماتهم بالشركة. لا تتوقع الشركة سداد إلتزام منافع نهاية خدمة موظفيها على المدى القريب، وبالتالي فقد تم تصنيفها على أنها إلتزام غير متداول. لا يتم خصم المخصص حيث أنه من غير المتوقع أن يكون الفرق بين المخصص الوارد في بيان المركز المالي وصافي القيمة الحالية فرق جوهري.

ل. رأس المال - الأسهم العادية

يتم تصنيف الأسهم العادية على أنها حقوق ملكية. يتم إظهار أسهم المنحة وأسهم الحقوق المصدرة خلال السنة كإضافة لرأس المال. يتم خصم قيمة أسهم المنحة المصدرة من الأرباح المدورة المتراكمة للشركة. تتم المحاسبة عن علاوة إصدار أسهم الحقوق وفقاً للمطلبات القانونية المحلية.

م. مخصصات أخرى

يتم إثبات المخصصات في بيان المركز المالي عند وجود إلتزام قانوني أو حكمي على الشركة نتيجة لأحداث سابقة ستتطلب استخدام موارد الشركة لتسوية الإلتزام. إذا كان الأثر جوهري يتم تحديد المخصص باستخدام التدفقات النقدية المتوقعة لتسوية الإلتزام الحالي إذا كان للعامل الزمني تأثير مادي.

ن. الأدوات المالية

الأدوات المالية هي أي عقد يعطي إرتفاع في قيمة الموجودات المالية للشركة ومطلوبات مالية أو حقوق ملكية لشركة أخرى.

الموجودات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس

يتم تصنيف الموجودات المالية، عند الاعتراف المبدئي، كما يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يعتمد تصنيف الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية وطريقة عمل الشركة في إدارة هذه الموجودات. بإستثناء الذمم المدينة التي لا تحتوي على عنصر تمويل كبير أو التي قامت الشركة بالتطبيق العملي لها، تقوم الشركة مبدئياً بقياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة، في حال لم تكن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مضافاً إليها تكاليف المعاملات. يتم قياس الذمم التجارية المدينة التي لا تحتوي على عنصر تمويل كبير أو التي قامت الشركة بالتطبيق العملي لها بسعر المعاملة المحدد بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (١٥).

لغايات تصنيف الموجودات المالية وقياسها بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، يجب أن تؤدي الموجودات المالية إلى زيادة التدفقات النقدية من خلال المدفوعات الأساسية وفائدة على المبلغ الأصلي المعلق فقط. يشار إلى هذا التقييم باسم اختبار (المدفوعات الأساسية والفائدة) ويتم تطبيقه على مستوى الأدوات المالية.

تشير طريقة أعمال الشركة في إدارة الموجودات المالية إلى كيفية قيامها بإدارة موجوداتها المالية من أجل تكوين التدفقات النقدية. تحدد طريقة عمل الشركة فيما إذا كانت التدفقات النقدية ناتجة عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

تم الاعتراف بمشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب التسليم في إطار زمني محدد بموجب لائحة أو اتفاقية في السوق (التجارة العادية) كما في تاريخ المتاجرة، أي أن ذلك التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الأصل.

قياس الفترة اللاحقة

لأغراض قياس الفترة اللاحقة، تم تصنيف الموجودات المالية إلى أربعة فئات:

- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة (أدوات الدين).
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (أدوات الدين).
- الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (أدوات حقوق الملكية).
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

كما في تاريخ التقرير، قامت الشركة بالتعاقد فقط مع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة.

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة (أدوات الدين)

تقوم الشركة بقياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نطاق عمل معين بهدف الاحتفاظ بتلك الموجودات المالية وتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- أن الشروط التعاقدية للموجودات المالية تؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أساسية وفوائد على المبلغ الأساسي المتبقي.

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة لاحقاً باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، وتخضع للانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الربح أو الخسارة عند استبعاد الموجودات أو تعديلها أو انخفاض قيمتها. تتضمن الموجودات المالية للشركة بالتكلفة المطفأة، الذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى والودائع البنكية.

إلغاء الاعتراف

تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي فقط عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الموجودات أو عندما تقوم بتحويل الموجودات وكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل إلى كيان آخر. إذا لم تقم الشركة بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومزايا الملكية بشكل واضح واستمرت في السيطرة على الموجودات المحولة، فإن الشركة تعترف بحصتها المحتفظ بها في الموجودات والالتزام المرتبط بالمبالغ التي قد تضطر لدفعها. إذا احتفظت الشركة بكافة مخاطر ومزايا ملكية الموجودات المالية المحولة، تستمر الشركة في الاعتراف بالموجودات المالية وتعترف كذلك بالقروض المضمونة للعائدات المستلمة. عند إلغاء الاعتراف بإحدى الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والمقابل المستلم ومبلغ الدين في بيان الأرباح أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، عند إلغاء الاعتراف بالاستثمار في أداة دين مصنفة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المترتبة التي سبق تجميعها في ملكية احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات وتحويلها إلى الأرباح أو الخسائر. وعلى عكس ذلك، عند إلغاء الاعتراف بالاستثمار في أداة حقوق الملكية التي أقرتها الشركة عند الاعتراف المبدئي والمقاسة من خلال القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، فإن الأرباح أو الخسائر المترتبة في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات لا يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر، ولكن يتم تحويلها إلى الأرباح المرحلة.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تقوم الشركة بالاعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة لكافة أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تستند خسائر الائتمان المتوقعة على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة تحقيقها، ويتم خصمها بسعر تقريبي لسعر الفائدة الفعلي الأصلي. تتضمن التدفقات النقدية المتوقعة، التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو غيرها من الضمانات الائتمانية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الشروط التعاقدية. يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مرحلتين. بالنسبة لمخاطر الائتمان التي لم تحدث فيها زيادة ملحوظة في المخاطر حيث تم الاعتراف المبدئي وخسائر الائتمان المتوقعة ناتجة عن أحداث افتراضية ممكنة خلال ١٢ شهر القادمة (خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهر). فيما يتعلق بتلك المخاطر الائتمانية التي حدثت لها زيادة كبيرة في المخاطر منذ الاعتراف المبدئي، يشترط وجود مخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المتبقي للمخاطر، بغض النظر عن التوقيت الحالي (العمر الزمني لخسائر الائتمان المتوقعة).

بالنسبة للذمم المدينة التجارية والموجودات التعاقدية، تقوم الشركة بتطبيق طريقة لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة، وبالتالي فإن الشركة لا تقوم بمراقبة التغيرات في مخاطر الائتمان، وبدلاً من ذلك تعترف الشركة بخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للعمر الزمني كما في تاريخ كل التقرير. قامت الشركة بإنشاء طريقة وفقاً لخبرتها التاريخية في خسارة الائتمان، مع مراعاة تعديل العوامل المستقبلية المتعلقة بالمدينين والبيئة الاقتصادية.

في بعض الحالات، يمكن أن تعتبر الشركة الموجودات المالية متعثرة عندما تشير معلومات داخلية أو خارجية إلى أنه من غير المحتمل أن تحصل الشركة بالمبالغ التعاقدية المستحقة بالكامل قبل الأخذ بعين الاعتبار أي تعويضات إئتمانية تحتفظ بها الشركة. يتم استبعاد الموجودات المالية عندما لا يكون هنالك توقعات معقولة لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

المطلوبات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس

يتم تصنيف المطلوبات المالية، عند الاعتراف المبدئي، كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ومطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة. تتضمن المطلوبات المالية للشركة الذمم والحجوزات الدائنة والأرصدة الدائنة الأخرى وتوزيعات أرباح مستحقة وقروض قصير الأجل.

يتم الاعتراف المبدئي بالمطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والذمم الدائنة ومطلوبات التأجير، يتم الاعتراف أيضاً بصافي تكلفة المعاملة ذات العلاقة.

قياس الفترة اللاحقة

يتم قياس المطلوبات المالية بناءً على تصنيفها وذلك كما يلي:

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تتضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مطلوبات مالية محتفظ بها للمتاجرة والمطلوبات المالية المحددة عند الاعتراف المبدئي مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة إذا تم تكبدها لغايات المتاجرة على مدى قصير الأجل. تحتوي هذه الفئة أيضاً على الأدوات المالية المشتقة التي دخلت فيها الشركة والتي لم يتم تعيينها كأدوات تحوط كما هو محدد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩). كما يتم تصنيف المشتقات المضمّنة المنفصلة كمحتفظ بها للمتاجرة ما لم يتم تصنيفها كأدوات تحوط فعالة. يتم إثبات الأرباح أو الخسائر للمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة في بيان الربح أو الخسارة.

يتم تحديد المطلوبات المالية المصنفة عند الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كما في تاريخ ذلك الاعتراف، إذا تم استيفاء العناصر المطلوبة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) فقط. لم تحدد الشركة أي التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

تعتبر هذه الطريقة الأكثر ملاءمة للشركة. تقوم الشركة بعد الاعتراف المبدئي بقياس القروض والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام الفائدة الفعلية. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في الربح أو الخسارة عندما يتم عدم الاعتراف بالمطلوبات وكذلك من خلال عملية الإطفاء الفعلي لمعدل الفائدة. يتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو قسط عند الاستحواذ والرسوم أو التكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يتم إدراج إطفاء سعر الفائدة الفعلي كتكاليف تمويلية في بيان الربح أو الخسارة.

تتطبق هذه الطريقة بشكل عام على الذمم الدائنة والأرصدة الدائنة الأخرى والقروض البنكية.

إلغاء الاعتراف

تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء الإلتزام أو إنتهاء مدته، وعندما يتم إستبدال مطلوبات مالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو تعديل شروط تلك المطلوبات المالية بصورة جوهرياً، فعندها يعتبر مثل هذا الإستبدال أو التعديل إلغاء للمطلوبات الأصلية وإعتراف بالمطلوبات الجديدة ويتم الاعتراف بالفرق المتعلق بالقيم الدفترية ضمن بيان الربح أو الخسارة.

تسوية الأدوات المالية

يتم تسوية الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويتم تسجيل صافي المبلغ في بيان المركز المالي إذا كان هنالك حق قانوني قابل للتنفيذ في الفترة الحالية لمقابلة المبالغ المعترف بها وهناك هدف للتسوية على أساس صافي القيمة لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

س. الإيرادات من العقود مع العملاء

الموجودات التعاقدية

تأخذ الموجودات التعاقدية بعين الاعتبار التغير في السلع أو الخدمات المحولة إلى العميل. إذا قامت الشركة بتحويل البضائع أو الخدمات إلى عميل قبل أن يقوم العميل بالدفع أو قبل استحقاق السداد، فإنه يتم الاعتراف بالموجودات التعاقدية المكتسبة المطابقة للشروط.

الذمم المدينة

تمثل الذمم المدينة حق الشركة في المبالغ غير المشروطة (أي أن المطلوب هو مرور وقت من الزمن قبل استحقاق عملية الدفع). إن السياسات المحاسبية للموجودات المالية في فقرة الأدوات المالية توضح الاعتراف المبدئي وقياس الفترة اللاحقة للذمم المدينة.

المطلوبات التعاقدية

إن المطلوبات التعاقدية هي الإلتزام بنقل السلع أو الخدمات إلى عميل مقابل (مبلغ مستحق)، إذا قام العميل بدفع المبلغ قبل قيام الشركة بتحويل السلع أو الخدمات إليه، يتم إثبات المطلوبات التعاقدية عند السداد أو عند الاستحقاق (أيهما أقرب)، ويتم الاعتراف بالمطلوبات التعاقدية كإيراد عندما تقوم الشركة بتنفيذ العقد.

ع. تحقق الإيراد

تتكون مصادر إيرادات الشركة بشكل أساسي من المصادر الرئيسية التالية:

- الإيرادات من العقود مع العملاء
- الدخل التأجيري من الممتلكات الإستثمارية
- إيرادات الفوائد
- إيرادات أخرى

تطبق الشركة معايير مختلفة للإعتراف والقياس لكل إيراد من الإيرادات المذكورة أعلاه وذلك كما يلي:

إيرادات من العقود مع العملاء

يتمثل نشاط الشركة في تصنيع المحاقن الطبية للإستخدام لمرة واحدة والتجارة في المعدات والأدوات واللوازم الطبية. تتضمن بشكل عام عقود الشركة مع العملاء لتسليم البضائع إللتزامات أداء لمرة واحدة. عقدت الشركة إلى أن الإيرادات من بيع البضائع يجب الاعتراف بها في الوقت الذي يتم فيه نقل السيطرة على البضائع إلى العميل، بشكل عام عند تسليم البضائع.

تقوم الشركة بإثبات الإيرادات من بيع البضائع المقاسة بالقيمة العادلة للمقابل المستلم. إذا كان لا يمكن قياس الإيرادات بشكل موثوق فإن الشركة تؤول الاعتراف بالإيراد حتى يتم التأكد.

تراعي الشركة ما إذا كانت هناك وعود أخرى في العقد تمثل إللتزامات أداء منفصلة يلزم تخصيص جزء من سعر المعاملة لها (مثل الضمانات ونقاط ولاء العملاء). تأخذ المنشأة في الاعتبار آثار المقابل المتغير عند تحديد سعر المعاملة لبيع البضائع ووجود مكونات تمويل مهمة ومبلغ غير نقدي والمقابل المستحق للعميل (إن وجد).

كما هو مطلوب بالنسبة للبيانات المالية قامت الشركة بتقسيم الإيرادات المعترف بها من العقود مع العملاء إلى فئات توضح كيف تتأثر طبيعة ومقدار وتوقيت وعدم التأكد من الإيرادات والتدفقات النقدية بالعوامل الاقتصادية.

الدخل التأجيري من الممتلكات الإستثمارية

يتم تصنيف إيجار العقارات الإستثمارية التي تحتفظ بها الشركة بجميع المخاطر والعوائد المرتبطة بالملكية كإيجارات تشغيلية. يتم إثبات إيرادات الإيجار من الإيجار التشغيلي (بالصافي بعد خصم أي حوافز مقدمة للمستأجرين) مثبت في بيان الربح أو الخسارة على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد في الفترة التي تتحقق فيها تلك الفوائد. ويتم قياس مبلغ الإيرادات باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

إيرادات أخرى

يتم الاعتراف بالإيرادات الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

ف. تكاليف العقود

تكاليف إضافية للحصول على العقد

إن التكاليف الإضافية للحصول على العقد هي تلك التكاليف التي لم تكن لتتبدد لو لم يتم الحصول على العقد. تعترف الشركة بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد كأصل إذا كانت الشركة تتوقع استرداد هذه التكاليف. سواء قامت الشركة بالحصول على عقد أو لم تحصل عليه، يتم الاعتراف بالتكاليف التي من المحتمل أن تتكبدها الشركة كمصاريف عند حدوثها. بشكل عام تعترف الشركة بالتكاليف المتزايدة للحصول على عقد كمصاريف إذا كانت فترة استهلاك الأصل التي كان من الممكن الاعتراف به هي سنة واحدة أو أقل.

تكاليف الالتزام بالعقد

تتحمل الشركة تكلفة الوفاء بالتزاماتها بموجب عقد بمجرد الحصول عليه، ولكن قبل نقل البضائع أو الخدمات يتم الاعتراف بتكلفة الالتزام بالعقد مع العميل التي لا تغطيها معايير أخرى كالمخزون والممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة كأصل إذا كانت تلك التكاليف تستوفي الشروط التالية:

- التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد أو بعقد متوقع يمكن للشركة تحديده.
 - التكاليف الناتجة أو تعزيز موارد الشركة التي سوف تستخدم في الوفاء أو الاستمرار في الوفاء بالتزام الأداء في المستقبل.
 - التكاليف المتوقعة استردادها.
- يجب الاعتراف بتكاليف الالتزام والتي تستوفي المعايير الثلاثة المذكورة أعلاه كأصل، ولا يُسمح بصرف التكاليف عند تكبدها.

ص. المعاملات بالعملة الأجنبية

يتم قيد المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية بالريال القطري بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملات، كما تحول الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية إلى الريال القطري بأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقرير، ويتم الاعتراف بالفروقات الناتجة عن عمليات التحويل كربح أو خسارة.

البنود غير النقدية والتي تقاس بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية يتم تحويلها إلى الريال القطري بسعر الصرف السائد في تاريخ المعاملات، والأصول والالتزامات غير المالية والمقاسة بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية يتم تحويلها إلى الريال القطري بالسعر السائد عند تحديد القيمة العادلة والأرباح أو الخسائر الناتجة من تحويل البنود غير المالية المقاسة بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بها كأرباح وخسائر من تغير القيمة العادلة (فروقات التحويل للبنود المقاسة بالقيمة العادلة سواء كانت ربح أو خسارة يتم الاعتراف بها ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر أو بنود الأرباح والخسائر على التوالي).

ق. توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بالأرباح الموزعة على مساهمي الشركة كإلتزام في البيانات المالية للشركة خلال الفترة التي تعتمد فيها تلك التوزيعات من جانب مساهمي الشركة.

ر. العائد على السهم

تعرض الشركة بيانات عائداتها على السهم لأسهمها العادية، تحتسب العائدات الأساسية للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة لحاملي الأسهم العادي على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. يتم تحديد العائدات المخففة على السهم بتسوية الربح أو الخسارة المنسوبة لحاملي الأسهم العادية والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة بالنسبة لآثار جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة والتي تشتمل على سندات قابلة للتحويل وخيارات أسهم ممنوحة للموظفين، إن وجدت. وحيث تكبدت الشركة خسائر، تم استخدام الخسائر لإحتساب الخسارة لكل سهم.

ش. النقد والنقد المعادل

لأهداف إعداد بيان التدفقات النقدية يتمثل بند النقد والنقد المعادل في حساب النقد في الصندوق ولدى البنوك وأرصدة السحب على المكشوف.

ت. الأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير

يتم تعديل البيانات المالية لتعكس الأحداث التي حدثت بين تاريخ إعداد التقارير وتاريخ اعتماد البيانات المالية لإصدارها، شريطة أن تقدم دليلاً على الظروف التي كانت موجودة في تاريخ إعداد التقارير.

٥. التقديرات الهامة في تطبيق السياسات والتقديرات المحاسبية

لغايات تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والظاهرة ضمن الإيضاح رقم (٤)، يتوجب على الإدارة عمل أحكام وتقديرات وإفتراضات معينة خاصة بالقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى. إن التقديرات والإفتراضات مبنية على الخبرات السابقة وعلى عوامل أخرى ذات علاقة. ومن الممكن أن تختلف النتائج الحقيقية عن تلك التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والإفتراضات المتعلقة بها بشكل مستمر. يتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقدير إذا كان التعديل يؤثر فقط في تلك الفترة أو في فترة التعديل والفترات المقبلة إذا كان التعديل يؤثر على كل من الفترات الحالية والمستقبلية.

أ) الأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية

فيما يلي الأحكام الرئيسية غير تلك التي تتعلق بالتقديرات التي قامت بها إدارة الشركة كجزء من تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والتي لها الأثر الأهم على القيم المسجلة في البيانات المالية.

- تصنيف الموجودات المالية

قررت الإدارة عند قيامها بحيازة موجودات مالية تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو التكلفة المطفأة أو موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تقوم الشركة بتصنيف الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت لديها النية والقدرة على الإحتفاظ بهذا الإستثمار من أجل جمع التدفقات النقدية التعاقدية أو الأصل المالي وإذا كانت نية الإدارة بجمع التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية. يتم تقييم هذه الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تقوم الشركة بتصنيف الإستثمارات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

قامت الشركة بالإستثمار في الأوراق المالية المدرجة في الأسواق المالية. قررت الإدارة في المقام الأول حساب قدرتها على النمو على المدى الطويل بدلاً من أساس الربح على المدى القصير. ونتيجة لذلك، يتم الاعتراف بجميع الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بدلاً من القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

- السياسة المحاسبية لقياس الإستثمارات العقارية
إدارة الشركة مطالبة وفق سياستها المحاسبية بإختيار بين نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة ويجب عليها تطبيق هذه السياسة على كل إستثماراتها العقارية (إن وجدت)، بإستثناء إذا كانت تحتفظ بإستثمار عقاري مستأجر بموجب عقد إيجار تشغيلي، والذي بموجبه تكون مطالبة بالإحتفاظ به وفق القيمة العادلة فقط. قررت الشركة إعتماد نموذج التكلفة لأغراض قياس إستثماراتها العقارية في بيان المركز المالي.

- تحديد مدة عقد الإيجار
عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة بعين الإعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً لتطبيق خيار تمديد العقد أو عدم تطبيق خيار إنهاء العقد. خيارات تمديد مدة عقود الإيجار (أو خيارات إنهاء عقد الإيجار) فقط تكون موجودة بعقود الإيجار إذا كانت العقود قابلة للتمديد (الإنهاء) وكان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

- تحديد بدء الإيجار
تم تحديد تاريخ بدء الإيجار بناءً على التاريخ الذي ينتج فيه المؤجر الأصل الأساسي للإستخدام من قبل المستأجر. طبقت الإدارة أفضل تقدير لتحديد تاريخ البدء الفعلي.

(ب) المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة
تقوم الشركة بتقديرات وافتراضات تتعلق بالمستقبل. إن التقديرات المحاسبية الناتجة بحكم تعريفها نادراً ما تساوي النتائج الفعلية ذات الصلة. إن التقديرات والافتراضات التي تنطوي على مخاطر كبيرة والتي تتسبب في تعديل جوهرى للمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية مذكورة أدناه:

- إنخفاض قيمة الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة
قامت الشركة كما في تاريخ التقرير بمراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة لتحديد ما إذا كانت المؤشرات لتلك الموجودات قد تأثرت بالإنخفاض بالقيمة. ينتج الإنخفاض في القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد القيمة القابلة للإسترداد، وهي أعلى من قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد وقيمة الاستخدام. في حالة وجود مثل هذا المؤشر يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للأصل لتحديد مدى خسارة انخفاض القيمة، إن وجدت. في حال عدم القدرة على تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأصل فردي تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي ينتمي إليها الأصل. إن القيمة القابلة للإسترداد هي القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمة الاستخدام، أيهما أعلى. عند تقدير قيمة الاستخدام يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدره إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل مناسب.

- العمر الإنتاجي المقدر للممتلكات والآلات والمعدات
يتم إستهلاك تكاليف الإستثمارات العقارية غير الملموسة والممتلكات والآلات والمعدات على أساس منتظم على مدى الأعمار الإنتاجية المقدره للموجودات. حددت الإدارة العمر الإنتاجي المقدر لكل الأصول و/أو فئة من الأصول على أساس العوامل التالية:

- الإستخدام المتوقع للأصول.
- التآكل الطبيعي المتوقع والتي تعتمد على العوامل التشغيلية والبيئية.
- القيود القانونية أو ما شابه ذلك على إستخدام الأصول.

لم تصدر الإدارة تقديرات القيمة المتبقية لأي من الممتلكات والآلات والمعدات في نهاية عمرها الإنتاجي لأنها تعتبرها غير مادية. تقوم الإدارة بمراجعة دورية لهذه التقديرات على أساس ظروف السوق في تاريخ كل تقرير. قامت الشركة بتحديد طريقة الاستهلاك على أساس القسط الثابت حيث أنها تعتبر الطريقة الأنسب للشركة بسبب نقص استغلال السعة.

- القيمة العادلة للممتلكات الإستثمارية
تحتفظ الشركة بعقارها الإستثماري بالقيمة العادلة مع الإعراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر. قامت الشركة بتعيين أخصائي تقييم مستقل لتقييم القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و ٢٠١٨ للإستثمار العقاري لقياس الممتلكات الإستثمارية وقد تم تقييمها بالرجوع إلى الأدلة المستندة إلى السوق، باستخدام أسعار قابلة للمقارنة معدلة لعوامل سوق محددة مثل طبيعة وموقع وحالة العقار.

- الإنخفاض في المخزون
يتم الإحتفاظ بالمخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، يتم عمل تقدير لاصافي القيمة القابلة للتحقق عندما يصبح المخزون متقادماً. بالنسبة للمبالغ الهامة بشكل فردي يتم إجراء التقدير على أساس فردي. يتم تقييم المبالغ غير الهامة بشكل فردي ولكنها قديمة أو متقادمة بشكل جماعي ويتم تطبيق مخصص وفقاً لنوع المخزون وعمره أو التقادم بناءً على التكلفة التاريخية. سيتم تحقيق أي فرق بين المبالغ فعلياً في الفترات المستقبلية وسيتم الإعراف بالمبالغ المتوقعة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر.

- إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة

تستخدم الشركة معلومات مستقبلية معقولة ومدعمة عند قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة، والتي تستند إلى افتراضات للحركات المستقبلية لمختلف الواجهات الاقتصادية وكيف ستؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

إن الخسارة بالنظر إلى عدم القدرة على السداد هو تقدير للخسارة التي تنشأ عند عدم القدرة على السداد وهو يعتمد على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض تلقيها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات وتعزيز الائتمان المتكامل.

يتبع إحتمال عدم القدرة على السداد المدخلات الرئيسية لقياس إحتمالية التخلف عن السداد عبارة عن تقدير لإمكانية التخلف عن السداد على مدى الأفق الزمني المحدد والذي يتضمن حسابه البيانات التاريخية والافتراضات وتوقعات الظروف المستقبلية.

- مبدأ الاستمرارية

بالرغم من أن الأمور والحقائق والمعلومات المالية الأخرى التي تم الإشارة إليها في إيضاح رقم (٢) من هذه البيانات المالية، تشير إلى وجود شك وعدم يقين على قدرة الشركة للاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة. تقوم الإدارة والمكلفون بالحكومة بتقييم قدرتها على استمرار الشركة كمنشأة مستمرة ولديها تصور واضح بأن المساهمين سوف يقررون مواصلة أنشطتها التجارية في المستقبل. علاوة على ذلك فإن المساهم الرئيسي في الشركة كونه أحد بنوك التنمية المحلية، أبدى موافقته على منح القروض ولن يتم تقديم أي طلب لسداد تلك التسهيلات على المدى القريب. لذلك يستمر إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

- قياس القيمة العادلة

بعض موجودات الشركة ومطلوباتها تقاس بالقيمة العادلة لغايات التقرير المالي. عند تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات تستخدم الشركة بيانات السوق إلى الحد الذي تتوافر فيه. عندما تكون مدخلات المستوى الأول غير متاحة، تتعاقد الشركة مع مقيمين خارجيين مؤهلين للقيام بعملية التقييم. تعمل الإدارة بشكل وثيق مع مقيمين خارجيين مؤهلين لإقرار مدخلات وطرق التقييم المناسبة لهذا النموذج. المعلومات عن المدخلات وطرق التقييم المستخدمة في تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المختلفة يتم الإفصاح عنها في الإيضاحات المعنية وإيضاح رقم (٣١).

- تقدير معدل الإقتراض الإضافي لعقود الإيجار

لا يمكن للشركة أن تحدد بسهولة سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار، وبالتالي فهي تستخدم سعر الفائدة على الإقتراض الإضافي لقياس إلتزامات الإيجار. إن سعر الفائدة على الإقتراض الإضافي هو سعر الفائدة الذي يتعين على الشركة دفعه للإقتراض لمدة مماثلة مع وجود ضمان مماثل، وإيضاً الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة لموجودات حق الإستهلاك في بيئة مماثلة. طبقت الإدارة الأحكام والتقدير فيما يتعلق بسعر الفائدة على الإقتراض عند بدء عقد الإيجار.

- إنخفاض قيمة حق الإستهلاك

عند تقدير المبلغ القابل للإسترداد لأصل حق الإستهلاك، وضعت الإدارة افتراضات مماثلة حول أسعار السوق ذات شروط تأجير مماثلة.

٢- ممتلكات وآلات ومعدات وأصول رأسمالية تحت التنفيذ

أ) تم إظهار الممتلكات والآلات والمعدات وأصول رأسمالية تحت التنفيذ بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم والإخفاض في القيمة المتراكم على النحو التالي:

المجموع ٢٠١٨	المجموع ٢٠١٩	أصول رأسمالية تحت التنفيذ	أجهزة كمبيوتر وبرامج	آلات ومفروشات ومعدات	سيارات	ألات ومعدات	مباني مقامة على أرض مستأجرة
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
١٥٥,٩٢٩,٨٦١	١٥٦,٠٨٣,٥٩٩	٦٠,٠٠٠	٧٨٠,٨٦٦	٣,٣٧٠,١٤٠	٢٠٥,٥٠٠	٩٤,٤٨٤,٦٤٦	٥٧,١٨٢,٤٤٧
٢٤٨,٨٩٣	٨٥,٢٣٨	٧٢,٠٠٠	٧٥٠	١٢,٤٨٨	--	--	--
(١٣٥,١٥٥)	(١٣٦,٢٠٢)	--	(١٧,٦٥٠)	(١١٨,٥٥٦)	--	--	--
١٥٦,٠٨٣,٥٩٩	١٥٦,٠٨٣,٥٩٩	١٣٢,٠٠٠	٧٦٣,٩٦٦	٣,٢٥١,٥٨٤	٢٠٥,٥٠٠	٩٤,٤٨٤,٦٤٦	٥٧,١٨٢,٤٤٧
٢٢,٢٢٠,٥٧٣	٢٧,٧٥٧,١٢٧	--	٧٣٩,٥٥٤	٢,٣٤٥,٨١٩	٢٠٣,٠٠٠	٩,٩٨٨,٥٨٧	١٤,٤٨٠,١٦٧
٥,٦٥٢,٧٩١	٥,٥٢١,٠٨٣	--	٢٥,٣٤١	٣٣٧,٠٦٢	٢,٥٠٠	٣,٢٥٠,٠٩٩	١,٩٠٦,٠٨١
(١١٦,٢٣٧)	(١٣٥,٧٦٥)	--	(١٧,٦٣٧)	(١١٨,١٢٨)	--	--	--
٢٧,٧٥٧,١٢٧	٣٣,١٤٢,٤٤٥	--	٧٤٧,٢٥٨	٢,٥٦٤,٧٥٣	٢٠٥,٥٠٠	١٣,٢٣٨,٦٨٦	١٦,٣٨٦,٢٤٨
٦,٦٠٣,٣١٢	٦,٦٠٣,٣١٢	--	--	--	--	٦,٦٠٣,٣١٢	--
٦,٦٠٣,٣١٢	٦,٦٠٣,٣١٢	--	--	--	--	٦,٦٠٣,٣١٢	--
--	١١٦,٣٨٦,٨٧٨	١٣٢,٠٠٠	١٦,٧٠٨	٢٩٩,٣٢٣	--	٧٤,٦٤٢,٦٤٨	٤٠,٧٩٦,١٩٩
١٢١,٧٢٣,١٦٠	--	٦٠,٠٠٠	٤١,٣١٢	١,٠٧٤,٣٢١	٢,٥٠٠	٧٧,٨٩٢,٧٤٧	٤٢,٧٠٢,٢٨٠

ب) قامت الشركة بتعيين مقيم خارجي مستقل، يتتبع بموجب حالات مهينة مناسبة ومصروفة وفهم بالسوق الإقليمي للقيام بتقييم الآلات والمعدات. تم تحديد القيمة العادلة بناءً على ظروف السوق السائدة والوضع الحالي للموجودات ومصائر بيانات السوق. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد أن القيمة العادلة المقدرة للآلات والمعدات أعلى من قيمتها التقديرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. وفي الوقت نفسه خلال عام ٢٠١٧ كانت القيمة العادلة المقدرة للآلات والمعدات أقل من قيمتها التقديرية بمبلغ ٦,٦٠٣,٣١٢ ريال قطري، بناءً على ذلك تم إثبات المبلغ على أنه انخفاض في القيمة ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ، وتم إرجاعه ضمن الإخفاض في القيمة.

(ج) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ قامت الشركة بتغيير طريقة استهلاك الآلات من طريقة أساس الاستخدام إلى طريقة القسط الثابت. تعتقد الإدارة إستناداً إلى تقرير المقيم المعتمد أن العمر الإنتاجي المتبقي للآلات يبلغ ٢٥ عاماً في ذلك التاريخ.

(د) تم تحديد القيمة للمبنى المقام على الأرض المستأجرة المُعاد تقييمها من قبل مقيم عقاري خارجي مستقل يتمتع بمؤهلات مهنية معترف بها وخبرة حديثة في موقع وفئة العقار الذي يتم تقييمه. تم تحديد القيمة العادلة بناءً على السعر السوقي المماثل الذي يعكس أسعار المعاملات الحديثة للعقارات المماثلة، عند تقدير القيمة العادلة للأصل فإن الاستخدام الأفضل والأمثل للأصل هو استخدامها الحالي. لم يكن هناك تغيير في التقييم خلال هذه الفترة، بناءً عليه تعتقد الإدارة أن القيمة العادلة المقدره للمبنى المقام على الأرض المستأجرة أعلى من قيمتها الدفترية. وبالتالي لم يتم تحديد خسائر انخفاض في القيمة. ومع ذلك كانت الزيادة في القيمة المُعاد تقييمها مقارنة بقيمتها الدفترية غير جوهرية، حيث تفترض الإدارة عدم تعديل المبلغ المُعاد تقييمه كما في تاريخ التقرير. تم اتخاذ القرار على أساس أن التغييرات في القيمة العادلة للمباني كانت غير جوهرية.

(هـ) إن معظم الممتلكات والآلات والمعدات المذكورة أعلاه مرهونة مقابل القروض التي تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم (١٧) من هذه البيانات المالية.

(و) إن المباني مقامة على أرض مستأجرة تم الحصول عليها من وزارة الشؤون البلدية والزراعة بإيجار سنوي بمبلغ ١١,٥٢٧ ريال قطري لمدة ٣٠ عام تنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٣١ قابلة للتجديد. تم الإفصاح عن موجودات حق الاستخدام المتعلقة بعقد الإيجار في إيضاح رقم (٨).

(ز) تمثل الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ النفقات الرأسمالية المتكبدة لتحديث نظام التهوية وبعض المصاريف المتعلقة بتحديث نظام إنذار الحريق وعند الانتهاء من بعض الموافقات سوف يتم رسمة المصاريف المذكورة أعلاه إلى البند المناسب ضمن الممتلكات والآلات والمعدات ويتم استهلاكها بعد ذلك.

-٧ ممتلكات إستثمارية
(أ) يتألف هذا البند مما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩
(ريال قطري)	(ريال قطري)
١٢,٥٩٠,٠٠٠	١٢,٥٩٠,٠٠٠
=====	=====

مباني - بيان أ

تمثل الممتلكات الإستثمارية للشركة من مباني تم بناؤها على جزء من الأرض المستأجرة (٦٥,٧٧٩ قدم مربع) للإستخدام كمستودعات مؤجرة لطرف خارجي. في سبتمبر ٢٠١٥ أبرمت الشركة إتفاقية إيجار تشغيلي مع طرف خارجي تبدأ في ديسمبر ٢٠١٥. بلغت إيرادات الإيجار الناشئة عن الممتلكات الإستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة مبلغ ٢,٤٣٧,٨٩٥ ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ٢,٤٣٧,٨٩٥ ريال قطري).

تم تحديد القيمة العادلة للعقار الإستثماري من قبل مقيم عقاري خارجي مستقل، لديه مؤهلات مهنية معترف بها مناسبة وخبرة حديثة في موقع وفئة العقار الذي يتم تقييمه. يقدم المقيم المستقل القيمة العادلة للعقار الإستثماري للشركة سنوياً. تم تحديد القيمة العادلة بناءً على منهج السوق القابل للمقارنة الذي يعكس أسعار المعاملات الأخيرة للعقارات المماثلة. عند تقدير القيمة العادلة للممتلكات فإن الاستخدام الأفضل للملكية هو الإستخدام الحالي. لم تكن هنالك تغييرات في أسلوب التقييم خلال العام. بالإضافة إلى ذلك لم تكن هنالك تغييرات في القيمة العادلة للممتلكات الإستثمارية مقارنة بالعام السابق، وبالتالي لم تنشأ أي أرباح أو خسائر نتيجة للتقييم العادل.

(ب) تم الاعتراف بالممتلكات الإستثمارية للشركة بشكل ميدني خلال عام ٢٠٠٩ ضمن الممتلكات والآلات والمعدات وقياسها وفقاً لنموذج القيمة العادلة، ومع ذلك خلال فترة ما بعد الاعتراف في العديد من الفترات تم تحويل جزء من التكلفة ومبالغ القيمة العادلة من (إلى) بين الممتلكات والآلات والمعدات والممتلكات الإستثمارية بسبب التغيير في الاستخدام من المالك المشغل إلى الممتلكات الإستثمارية والعكس صحيح. تقوم الإدارة حالياً بالتحقق من التكلفة التراكمية والتغيرات في القيمة العادلة، والتي تم تضمينها في الأرباح المرحلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٨- موجودات حق الإستخدام ومطلوبات التأجير

أبرمت الشركة عقد إيجار مع وزارة الشؤون البلدية والزراعة بإيجار سنوي قدره ١١,٥٢٧ ريال قطري لمدة ٣٠ عام. نتيجة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)، ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٩ أدرجت الشركة موجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير المتعلقة بعقد الإيجار ضمن بيان المركز المالي، وتم قياسه عند التنبؤ بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية على النحو التالي:

أ) موجودات حق الإستخدام

كانت الحركة على موجودات حق الإستخدام كما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
(ريال قطري)	(ريال قطري)	
--	١١٣,٣٢٢	عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)
--	٢,٨٤٢	المعاد تصنيفه من الأرصدة المدينة الأخرى
--	(٩,٢٩٣)	إستهلاك موجودات حق الإستخدام
--	١٠٦,٨٧١	الرصيد في نهاية السنة - بيان أ
=====	=====	

يتم إستهلاك موجودات حق الإستخدام على مدار فترة عقد الإيجار على أساس القسط الثابت للفترة من ١ يناير ٢٠١٩ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٣١.

ب) مطلوبات التأجير

كانت الحركة على مطلوبات التأجير كما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
(ريال قطري)	(ريال قطري)	
--	١١٣,٣٢٢	عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)
--	(١١,٥٢٧)	تسويات خلال السنة
--	٣,٧٦٦	الفائدة المتراكمة خلال السنة
--	١٠٥,٥٦١	الرصيد في نهاية السنة - إيضاح ٨ (ج)
=====	=====	

تم إثبات مطلوبات التأجير بناءً على القيمة الحالية لدفعات الإيجار المتضمنة مخصومة بإستخدام معدل الإقتراض الإضافي في تاريخ التطبيق الأولي.

لا تواجه الشركة مخاطر سيولة كبيرة فيما يتعلق بمطلوبات التأجير. مطلوبات التأجير يتم مراقبتها ضمن وظائف إدارة أموال الشركة.

ج) بناءً على تاريخ الإستحقاق، يتم تصنيف مطلوبات التأجير في بيان المركز المالي على النحو التالي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
(ريال قطري)	(ريال قطري)	
--	٩٧,٥٢٩	مطلوبات تأجير - الجزء طويل الأجل - بيان أ
--	٨,٠٣٢	مطلوبات تأجير - الجزء قصير الأجل - بيان أ
--	١٠٥,٥٦١	المجموع - إيضاح ٨ (ب)
=====	=====	

٩- أصول غير ملموسة
 (أ) فيما يلي تفاصيل التكلفة والإطفاء المتراكم والقيمة الدفترية المتعلقة بالأصول غير الملموسة:

المجموع (ريال قطري)	برامج كمبيوتر (ريال قطري)	براءات الاختراع والمعرفة (ريال قطري)	التكلفة
١٠,٩٢٥,٩٨١	٥٩٦,٠٤٤	١٠,٣٢٩,٩٣٧	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
١٠,٩٢٥,٩٨١	٥٩٦,٠٤٤	١٠,٣٢٩,٩٣٧	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
١٠,٩٢٥,٩٨١	٥٩٦,٠٤٤	١٠,٣٢٩,٩٣٧	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٥٤٦,٣٧٤	٥٤٦,٣٧٤	--	الإطفاء المتراكم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٤٩,٦٧٠	٤٩,٦٧٠	--	المحمل خلال السنة
٥٩٦,٠٤٤	٥٩٦,٠٤٤	--	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٥٩٦,٠٤٤	٥٩٦,٠٤٤	--	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
١٠,٣٢٩,٩٣٧	--	١٠,٣٢٩,٩٣٧	القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ - بيان أ
١٠,٣٢٩,٩٣٧	--	١٠,٣٢٩,٩٣٧	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ - بيان أ

(ب) اكتسبت الشركة الحقوق الكاملة لاستخدام براءات الاختراع والمعرفة دون أية قيود، وتمتلك الشركة براءات الاختراع حالياً بحقوق كاملة. في حالة وجود عيوب، يتم تحديث حقوق براءات الاختراع الحالية لتلبية الهدف العام للشركة. بالإضافة إلى ذلك فإن الإدارة بصدد تقييم القيمة الاقتصادية المستقبلية لبراءات الاختراع والمعرفة المتعلقة بالمحافن الآمنة.

١٠- البضاعة
 (أ) يتألف هذا البند مما يلي:

٢٠١٨ (ريال قطري)	٢٠١٩ (ريال قطري)	
٧,١٩٤,٠١٠	٦,٦٣٨,٣٧٠	مواد خام
١,١٠٨,١٠٦	٩٢٤,٢٩١	بضاعة تحت الإنتاج
٢,٧٦٦,١١٦	٢,٧٩٨,٦٠٣	بضاعة جاهزة
٢,٣٩٤,١٤٧	٢,٢٥٣,٨٦٠	قطع غيار
٢٠٧,٦٢٠	١٩١,٤٣٥	مواد استهلاكية
١٣,٦٦٩,٩٩٩ (١,٥٧١,٢٢٣)	١٢,٨٠٦,٥٥٩ (١,٥٧١,٢٢٣)	الإجمالي
١٢,٠٩٨,٧٧٦ ٩٥,٣٦٣	١١,٢٣٥,٣٣٦ ٣٥,٩١٧	يطرح: مخصص بضاعة بطيئة الحركة - إيضاح ١٠ (ب)
١٢,١٩٤,١٣٩	١١,٢٧١,٢٥٣	الصافي
		بضاعة في الطريق
		المجموع - بيان أ

(ب) مخصص بضاعة بطيئة الحركة
 كانت الحركة على هذا البند خلال السنة كما يلي:

٢٠١٨ (ريال قطري)	٢٠١٩ (ريال قطري)	
١,٨٥٤,١٧٧ (٢٨٢,٩٥٤)	١,٥٧١,٢٢٣ --	الرصيد في بداية السنة
١,٥٧١,٢٢٣	١,٥٧١,٢٢٣	المعكوس من المخصص خلال السنة
		الرصيد في نهاية السنة - إيضاح ١٠ (أ)

١١ - ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى
(أ) يتألف هذا البند مما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩
(ريال قطري)	(ريال قطري)
١١,٩٧٤,١٣٢	٩,٣٥٧,٩٤٤
(٧,٧١٩,٨٨٩)	(٧,٤٥٢,٢٦٦)
٤,٢٥٤,٢٤٣	١,٩٠٥,٦٧٨
٦١٧,٥١٧	٥٣٢,٧٥٣
٧٧,٢٣٨	٩٦,٦٣٨
١٠,٥٧٢	١٠,٥٧٢
٤,٨٤٥	٥,٢٢٠
٤٦,٨٤٢	٣٠,٥٢٩
٥,٠١١,٢٥٧	٢,٥٨١,٣٩٠

ذمم مدينة - إيضاح ١١ (ج)
مخصص خسائر إنتمانية متوقعة - إيضاح ١١ (ب)

الصافي
دفعات مقدمة لموردين
مصاريف مدفوعة مقدماً
حجوزات بنكية
ذمم موظفين
أخرى

المجموع - بيان أ

(ب) مخصص خسائر إنتمانية متوقعة
كانت الحركة على هذا البند خلال السنة كما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩
(ريال قطري)	(ريال قطري)
٥,٨٨٠,٦٨٥	٧,٧١٩,٨٨٩
٢,٠٥٨,٠٢٦	--
(١٥١,٠٠٦)	(٢٤٧,٣٧٤)
(٦٧,٨١٦)	(٢٠,٢٤٩)
٧,٧١٩,٨٨٩	٧,٤٥٢,٢٦٦

الرصيد في بداية السنة
إضافات خلال السنة
المعكوس خلال السنة
فروقات عملات أجنبية

الرصيد في نهاية السنة - إيضاح ١١ (أ)

(ج) تتركز الذمم المدينة في رصيد ثلاثة عملاء رئيسيين للشركة بمبلغ ٨,٣٩٠,١٨٦ ريال قطري ويشكلون ما نسبته ٩٠% من إجمالي الذمم المدينة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨): تتركز الذمم المدينة في رصيد خمسة عملاء رئيسيين للشركة بمبلغ ١١,٦٠٣,٤٠٨ ريال قطري ويشكلون ما نسبته ٩٧% من إجمالي الذمم المدينة).

١٢ - النقد والنقد المعادل
أيتألف هذا البند مما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩
(ريال قطري)	(ريال قطري)
٩,١٧٤	١٧,٥١٢
٤٨٤,٩٣٠	٩٤٤,٣٩٦
٤٩٤,١٠٤	٩٦١,٩٠٨
(١٣,٤٢١,٦٩٥)	(١٥,١٥٤,٦٤٠)
(١٢,٩٢٧,٥٩١)	(١٤,١٩٢,٧٣٢)

نقد في الصندوق
نقد لدى البنوك

المجموع - بيان أ

يطرح: سحب على المكشوف من البنوك - بيان أ

الصافي - بيان د

١٣- رأس المال
يتألف هذا البند مما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩
(ريال قطري)	(ريال قطري)
١١٥,٥٠٠,٠٠٠	١١٥,٥٠٠,٠٠٠
١١٥,٥٠٠,٠٠٠	١١٥,٥٠٠,٠٠٠
=====	=====

رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل
بقيمة إسمية ١ ريال قطري للسهم الواحد - بيان أ
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل
(عدد الأسهم) - إيضاح ١٣ (ب)

١٤- تقسيم الأسهم

بناءً على تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية، وافقت الشركة وبناءً على الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٦ مايو ٢٠١٩، على تقسيم القيمة الإسمية للأسهم العادية للشركة من ١٠ ريال قطري للسهم الواحد إلى ١ ريال قطري للسهم الواحد. نتيجة لذلك، تمت زيادة أسهم الشركة من ١١,٥٥٠,٠٠٠ (بقيمة إسمية قدرها ١٠ ريال قطري للسهم الواحد) إلى ١١٥,٥٠٠,٠٠٠ (بقيمة إسمية قدرها ١ ريال قطري للسهم الواحد). تم البدء بإدراج الأسهم الجديدة في بورصة قطر اعتباراً من ١٨ يونيو ٢٠١٩. وبالتالي تم تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بأثر رجعي.

١٤- احتياطي قانوني

بلغ الاحتياطي القانوني للشركة مبلغ ٣٠,٣٤٣,١٢٠ ريال قطري (بيان أ) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨): ٣٠,٣٤٣,١٢٠ ريال قطري) وفقاً لقانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، فإنه يتم تحويل ١٠% من صافي الأرباح لكل سنة لإنشاء احتياطي قانوني ويوقف هذا التحويل إذا كان مبلغ الاحتياطي القانوني يعادل أو يزيد عن نصف رأس المال، إن الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي حددها القانون. نظراً لتكبد الشركة صافي خسائر، لم تقم الإدارة بتحويل أي جزء إلى الاحتياطي القانوني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على التوالي.

١٥- احتياطي إعادة تقييم

١٥- احتياطي إعادة التقييم والبالغ ١١,٩٩٩,٦٩٤ ريال قطري (بيان أ) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨): ١١,٩٩٩,٦٩٤ ريال قطري) يتمثل بإعادة تقييم المباني في السنوات السابقة المعترف بملكيته ضمن الممتلكات والألات والمعدات.

١٥- إن الإدارة بصدد تحديد أساس الاستهلاك بناءً على القيمة الدفترية المعاد تقييمها للمبنى والاستهلاك بناءً على تكلفته الأصلية لتحويل احتياطي إعادة تقييم معين إلى الأرباح المرحلة. إن هذه التحويلات لن تتم من خلال بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر.

١٦- مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

١٦- كانت الحركة على مكافأة نهاية الخدمة للموظفين خلال السنة كما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩
(ريال قطري)	(ريال قطري)
٨٨٥,٠١٦	١,٠٤٦,٠٢٨
٣٢٩,٣٤٩	١٨١,٠١١
(١٦٨,٣٣٧)	(٢٢٩,٩٢٢)
١,٠٤٦,٠٢٨	٩٩٧,١١٧
=====	=====

الرصيد في بداية السنة
مخصص السنة
المدفوع خلال السنة
الرصيد في نهاية السنة - بيان أ - إيضاح ١٦ (ب)

ب- يتضمن الرصيد مبلغ ١٣٤,٥٨٨ ريال قطري متمثل في مكافأة نهاية خدمة غير مدفوعة لموظفين منتهية خدماتهم وسيتم سدادها خلال الاثني عشر شهراً القادمة.

١٧- قروض بنكية
(أ) يتألف هذا البند مما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩
(ريال قطري)	(ريال قطري)
٨٨,٧٧٣,٦١٨	٩٠,٦٤٤,١٩٨
١٥,٤٩٨,٠٧٧	١٤,١٢٣,٩٥٩
١٠٤,٢٧١,٦٩٥	١٠٤,٧٦٨,١٥٧

قروض لأجل
تسهيلات إتمادات مستندية

المجموع - إيضاح ١٧ (ب)، (ج)، (د)

(ب) تم تصنيف القروض البنكية في بيان المركز المالي وفقاً لتاريخ استحقاقها كما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩
(ريال قطري)	(ريال قطري)
٩٨,٨٧٨,٣٧٨	٩٩,٩٦٨,٠٥٥
٥,٣٩٣,٣١٧	٤,٨٠٠,١٠٢
١٠٤,٢٧١,٦٩٥	١٠٤,٧٦٨,١٥٧

الجزء طويل الأجل - بيان أ
الجزء قصير الأجل - بيان أ
المجموع - إيضاح ١٧ (أ)

(ج) كانت الحركة على القروض البنكية خلال السنة كما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩
(ريال قطري)	(ريال قطري)
٩٧,٢٨٨,٣١٨	١٠٤,٢٧١,٦٩٥
١٤,٢١٩,١٣٠	٢,٣١٤,٩٤٧
(٨,٢٢٣,٩٠٣)	(٣,٨٣٧,٤٩١)
٣,٠١١,٠٩٦	٢,٥٤١,٤٣١
(٢,٠٢٢,٩٤٦)	(٥٢٢,٤٢٥)
١٠٤,٢٧١,٦٩٥	١٠٤,٧٦٨,١٥٧

الرصيد في بداية السنة
المستلم خلال السنة
المسدد خلال السنة
الفوائد المتكبدة خلال السنة
الفوائد المدفوعة خلال السنة

الرصيد في نهاية السنة - إيضاح ١٧ (أ)

(د) التسهيلات القائمة
تصنيف القرض

٢٠١٨	٢٠١٩
(ريال قطري)	(ريال قطري)
١,٣٧٤,٠٣٤	٨٩٩,٧٩٠
٥,٣٨٩,٤٢٩	٣,٩٠٠,٣١٢
٦,٧٦٣,٤٦٣	٤,٨٠٠,١٠٢
٦٤,٨٢٣,١٣٧	٦٦,٥٣٣,٨٠٩
٨,٤٢٥,١٦٢	٨,٦٣١,٣٧٠
٧,٠٠٠,٠٠٠	٧,٢٢٠,١٦٧
٣,٨٣٥,٤٤٢	٣,٩٤٦,٥٨٩
٩,٣٢٨,٦٣٤	٩,٣٢٨,٦٣٤
٤٥٧,٤٠٠	٥٧١,٧٥٨
٣٢٢,٦١٥	٣٢٢,٦١٥
٣,١٥٣,٥٨٠	٣,٢٦٠,٢١١
١٥٢,٢٦٢	١٥٢,٩٠٢
٩٧,٥٠٨,٢٢٢	٩٩,٩٦٨,٠٥٥
١٠٤,٢٧١,٦٩٥	١٠٤,٧٦٨,١٥٧

من بنك تجاري محلي
قرض لأجل - إيضاح ١٧ (هـ)
تسهيلات إتمادات مستندية - إيضاح ١٧ (و)

الإجمالي

من مساهم رئيسي - بنك تنمية

إجارة - إيضاح ١٧ (ز)

إجارة - إيضاح ١٧ (ح)

تسهيلات التورق - إيضاح ١٧ (ط)

إجارة - إيضاح ١٧ (ي)

رأس المال العامل - إيضاح ١٧ (ك)

مرايحة - إيضاح ١٧ (ل)

إجارة - إيضاح ١٧ (م)

قرض مشروع الأصول الثابتة - إيضاح ١٧ (ن)

قرض مشروع الأصول الثابتة - إيضاح ١٧ (س)

الإجمالي

المجموع - إيضاح ١٧ (أ)

تفاصيل التسهيلات البنكية الممنوحة من بنك تجاري محلي:

(هـ) حصلت الشركة على تسهيلات بنكية من بنك تجاري محلي لتمويل إنشاء مستودع، تم إعادة جدولة القرض بعد الإتفاق المبدئي ليتم سداه بواقع ٢٥٠,٠٠٠ ريال قطري على دفعات ربع سنوية متساوية ويستحق السداد قبل شهر مايو ٢٠٢٠، يحمل القرض سعر فائدة بنسبة ٦,٥%.

(و) حصلت الشركة على تسهيلات إتمادات مستندية وسحب على المكشوف وضمانات بنكية من بنك تجاري محلي لأغراض تمويل رأس المال العامل قصير الأجل. تحمل هذه التسهيلات معدل فائدة من ٥% إلى ٦,٥% وتستحق السداد خلال سنة واحدة.

تفاصيل التسهيلات البنكية الممنوحة من مساهم رئيسي - بنك تنمية

حصلت الشركة على العديد من التسهيلات البنكية من أحد المساهمين الرئيسيين (السادة/ بنك قطر للتنمية، طرف ذو صلة) لأغراض مختلفة بالرغم من أن التسهيلات أدناه تحمل تواريخ استحقاق مختلفة، إن جميع القروض المذكورة أعلاه من السادة/ بنك قطر للتنمية تم التنازل عن تحصيلها لفترة الـ ١٢ شهراً القادمة، وذلك تماشياً مع الدعم المالي للشركة. بالإضافة إلى ذلك أكد بنك التنمية المحلي المذكور أعلاه عدم تقديم أي طلب للسداد في الأشهر الـ ١٢ القادمة، وسوف يتم تمديد جدول السداد مع تواريخ السداد في موعد أقصاه ١ يناير ٢٠٢١.

تم منح التسهيلات بشكل مبدئي على أساس مستقل (تم إعادة جدولة بعضها) على النحو التالي:

(ز) تم تحويل القرض من تسهيلات إجارة تقليدية إلى تسهيلات إجارة إسلامية بمبلغ ٦٠,٦٨١,٨٠٧ ريال قطري في أبريل ٢٠١٦. تم منح التسهيلات الأولية لشراء الآلات والمعدات. سوف يتم سداد القرض خلال ٥ سنوات بعد انتهاء فترة سماح لمدة عامين من تاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٦. إن هذه التسهيلات تحمل معدل فائدة بنسبة ٣%.

(ح) تمثل التسهيلات إعادة جدولة تسهيلات تم الحصول عليها سابقاً والمتعلقة بتسهيلات إسلامية جديدة، والتي تستحق الدفع في أبريل ٢٠٢١. إن هذه التسهيلات تحمل معدل فائدة بنسبة ٣%.

(ط) تم الحصول على تسهيلات التورق لتسوية مستحقات الموردين المستحقة ولتغطية المصاريف التشغيلية للشركة. إن هذه التسهيلات تحمل معدل فائدة بنسبة ٣,٥% ومن المفترض استحقاقها في أغسطس ٢٠١٩.

(ي) تم الحصول على تسهيلات الإجارة لشراء الآلات والمعدات مع سلسلة من الأقساط المتغيرة التي سيتم استحقاقها في أو قبل يوليو ٢٠٢٣ وتحمل معدل فائدة ٣%.

(ك) تم الحصول على تسهيلات لأغراض التمويل لمتطلبات رأس المال العامل والتي تحمل معدل فائدة ٣% ومن المفترض استحقاقها في أكتوبر ٢٠١٨. ومع ذلك فإن الشركة بصدد إعادة جدولتها.

(ل) تم الحصول على تسهيلات مرابحة لشراء المواد الخام، وهي تسهيلات مدورة بفترة استحقاق مختلفة بما في ذلك بعض المستحقات السابقة. إن هذه التسهيلات تحمل معدل فائدة بنسبة ٣%.

(م) تم تقديم تسهيلات لتمويل بناء مستودع، والتي من المفترض أن تستحق في أكتوبر ٢٠١٨. إن هذه التسهيلات تحمل معدل فائدة بنسبة ٣%. إن الشركة بصدد إعادة جدولتها.

(ن) في وقت تحويل التسهيلات من التقليدي إلى الإسلامي كان البنك يعتبر بمثابة تسهيل منفصل للفائدة غير المدفوعة المستحقة على القروض الرئيسية التي تم الحصول عليها في فترات سابقة. تحمل هذه التسهيلات معدل فائدة بنسبة ٣% وسوف تستحق في أبريل ٢٠٢٣.

(س) تحمل هذه التسهيلات معدل فائدة بنسبة ٣% وسوف تستحق في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٢.

تم رهن معظم أصول الشركة مقابل التسهيلات المذكورة أعلاه كما في تاريخ التقرير.

١٨- ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
(أ) يتألف هذا البند مما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
(ريال قطري)	(ريال قطري)	
١,٠١٣,٠٧٦	٨٢٧,٤٢٧	ذمم دائنة - إيضاح ١٨ (ب)
١,٠٧٩,٦٨٤	١,٠٣٧,٧٧٢	مصارييف مستحقة
٢١٤,٨٤١	٢١٤,٨٤١	توزيعات أرباح مستحقة
٣٧,٣٠٨	١٢٠,٠٨٩	دفعات مقدّمة من العملاء/ مطلوبات تعاقدية
٩٩,٨٥٨	٩٩,٨٥٨	حجوزات دائنة
٧٢,٠٠٠	٧٨,٨٤٠	مخصص إجازات وتذاكر سفر
٥٢,٣٨٧	٧٦,١٨٧	أخرى
٢,٥٦٩,١٥٤	٢,٤٥٥,٠١٤	المجموع - بيان أ

(ب) تتركز الذمم الدائنة بمبلغ ٣١٣,٠٣١ ريال قطري مستحق لثلاثة موردين للشركة ويشكلون ما نسبته ٣٨% من إجمالي الذمم الدائنة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨): ٥٣٠,٧٧٠ ريال قطري مستحق لأربعة موردين للشركة ويشكلون ما نسبته ٥٢% من إجمالي الذمم الدائنة).

١٩- الإيرادات
(أ) يتألف هذا البند مما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
(ريال قطري)	(ريال قطري)	
٣,٢٨٢,١٢٥	٣,٢٧٧,٠٦٦	مبيعات المحاقن الطبية
٦,٩٩٨,١٣٠	٣,٣٣٩,٠٤٤	مبيعات المنتجات التجارية
٧٩٢,٧١٩	١,٠٧٣,٤٢٠	مبيعات الإبر المغلفة
٣٣٠,١٥٢	٣٧٨,٧٦٣	مبيعات القسطرة الوريدية (الكانيولا)
--	٧٥,٥٩٨	مبيعات منتجات التعقيم
١١,٤٠٣,١٢٦	٨,١٤٣,٨٩١	المجموع - بيان ب وإيضاح ١٩ (ب) و (ج)

(ب) الإيرادات وفقاً لطبيعتها الجغرافية كما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
(ريال قطري)	(ريال قطري)	
١٠,٥٢٢,٤٢٢	٥,٩٨٩,٦٦٨	داخل دولة قطر
٨٨٠,٧٠٤	٢,١٥٤,٢٢٣	خارج دولة قطر
١١,٤٠٣,١٢٦	٨,١٤٣,٨٩١	المجموع - إيضاح ١٩ (أ)

(ج) الإيرادات وفقاً لطبيعة العملاء كما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
(ريال قطري)	(ريال قطري)	
١,٤٩١,٧٣٨	٢,٩١٨,٠١٣	عملاء شركات
٩,٩١١,٣٨٨	٥,٢٢٥,٨٧٨	عملاء جهات حكومية
١١,٤٠٣,١٢٦	٨,١٤٣,٨٩١	المجموع - إيضاح ١٩ (أ)

٢٠ - تكاليف التشغيل
يتألف هذا البند مما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩
(ريال قطري)	(ريال قطري)
٣,٠٦٩,٧٧٢	٤,٣٣٦,٢٨٢
٤,٣٥٧,٢٤٢	٢,٠٨١,٢٦٢
٧٤١,٤٣٠	٦٨٦,٤٩٤
٣٠٨,٧٩٢	٢٥٥,٧٦٨
--	١١,٨٠٢
٨,٤٧٧,٢٣٦	٧,٣٧١,٦٠٨

تكاليف المحاقن الطبية
تكاليف المنتجات التجارية
تكاليف الإبر المغلفة
تكاليف القسطرة الوريدية (الكانيولا)
تكاليف منتجات التعقيم
المجموع - بيان ب

٢١ - إيرادات أخرى
يتألف هذا البند مما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩
(ريال قطري)	(ريال قطري)
٢,٤٣٧,٨٩٥	٢,٤٣٧,٨٩٥
--	١٣٥,٩٤٤
١٥١,٠٠٦	٢٤٧,٣٧٤
٢٨٢,٩٥٤	--
٥٧,٨٤٩	١٧٩,٦٥٤
٢,٩٢٩,٧٠٤	٣,٠٠٠,٨٦٧

إيرادات تأجير
المعكوس من الذمم الدائنة
المعكوس من مخصص خسائر إنتمانية متوقعة
المعكوس من مخصص بضاعة بطينة الحركة
أخرى
المجموع - بيان ب

٢٢ - مصاريف بيع وتوزيع
يتألف هذا البند مما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩
(ريال قطري)	(ريال قطري)
١٩٢,٠٩٠	٢٤٢,٦٩٤
١٠٩,٦١١	١٩٤,٨٤٢
٣٠١,٧٠١	٤٣٧,٥٣٦

مصاريف الشحن ومصاريف توزيع أخرى
إعلانات وترويج الأعمال
المجموع - بيان ب

٢٣- مصاريف عمومية وإدارية
أ- يتألف هذا البند مما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
(ريال قطري)	(ريال قطري)	
٤,١٤٥,٧٩١	٣,٢٢٣,٤٧٤	تكاليف الموظفين - إيضاح ٢٣ (ب)
٣٩٩,٨٥٥	٤١٠,١٨٣	أتعاب مهنية وقانونية
٦٢,١٦٩	١١٥,٢٤٤	تأمين
٢٤٦,٩٢٢	٢٦٠,٣٠٤	صيانة وإصلاح
٢٤٣,٩٧٥	٢٣٠,١٠٦	كهرباء وماء
٩٤,٤٠٨	٤١,٥٧٧	خسائر فروقات عملة أجنبية
٦١,١٣٧	٥٢,٨٩١	تكنولوجيا المعلومات وإتصالات
٤٥,٦٩٩	٣٣,٩١٨	مصاريف سفر
٣٨,٨١٧	٤٥,٠٣٤	مصاريف مكتبية
٣٨٩,٤٦٠	٤٥,٤٧٣	بضاعة مستبعدة
١٨,٩١٨	٤٣٧	خسارة حذف أو إستبعاد ممتلكات وآلات ومعدات
٢,٠٥٨,٠٢٦	--	مخصص خسائر إنتمانية متوقعة
١١,٥٢٧	--	مصاريف إيجارات قصيرة الأجل
٧٠٩,٦٣٨	--	دفعات مقدمة لموردين مستبعدة
١٣٦,٠٧٥	١٣٣,٧٢٨	أخرى
٨,٦٦٢,٤١٧	٤,٥٩٢,٣٦٩	المجموع - بيان ب

ب- تتضمن تكاليف الموظفين مبلغ ٦٠,٠٠٠ ريال قطري متمثلة في رواتب أعضاء مجلس الإدارة بناءً على قرار لجنة المكافآت ابتداءً من يوليو ٢٠١٩. حيث يتم منح مكافأة للمدير التنفيذي / عضو مجلس الإدارة بمبلغ ١٠,٠٠٠ ريال قطري شهرياً.

٢٤- إستهلاكات وإطفاءات
يتألف هذا البند مما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
(ريال قطري)	(ريال قطري)	
٥,٦٥٢,٧٩١	٥,٥٢١,٠٨٣	إستهلاك ممتلكات وآلات ومعدات
--	٩,٢٩٣	إستهلاك موجودات حق الإستخدام
٤٩,٦٧٠	--	إطفاء أصول غير ملموسة
٥,٧٠٢,٤٦١	٥,٥٣٠,٣٧٦	المجموع - بيان ب

٢٥- تكاليف التمويل
يتألف هذا البند مما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
(ريال قطري)	(ريال قطري)	
٣,٠١١,٠٩٦	٢,٥٤١,٤٣١	فوائد/ أرباح بنكية على القروض
٨٤٨,٧١٣	٨٥٦,٧٧٦	فوائد على السحب على المكشوف
--	٣,٧٦٦	تكاليف تمويل مطلوبات التأجير
١٦٢,٩٤٣	١٩٧,١٧٣	تكاليف تمويل أخرى
٤,٠٢٢,٧٥٢	٣,٥٩٩,١٤٦	المجموع - بيان ب

٢٦- (خسارة) السهم

(الخسارة) الأساسية والمخفضة للسهم الواحد

يتم احتساب الخسارة الأساسية للسهم الواحد عن طريق قسمة الخسارة المنسوبة عن السنة إلى المساهمين العاديين في الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة على النحو التالي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
(ريال قطري)	(ريال قطري)	
(١٢,٨٣٣,٧٣٧)	(١٠,٣٨٦,٢٧٧)	(الخسارة) المنسوبة إلى حاملي الأسهم العادية في الشركة (ريال قطري)
=====	=====	
١١٥,٥٠٠,٠٠٠	١١٥,٥٠٠,٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة
=====	=====	
(٠,١١١)	(٠,٠٩٠)	(الخسارة) المخفضة والأساسية للسهم الواحد (ريال قطري) - بيان ب
=====	=====	

* تم إعادة تعديل الخسارة لكل سهم لسنة المقارنة بسبب تقسيم الأسهم الذي قامت به الشركة بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٩ كما هو مبين في إيضاح ١٣ (ب) من هذه البيانات المالية، بالإضافة إلى ذلك، لم يتم احتساب خسارة منفصلة مخفضة للسهم الواحد حيث أن الخسارة المخفضة للسهم الواحد كانت مساوية للخسارة الأساسية للسهم الواحد.

٢٧- تقارير القطاعات

لأغراض الإدارة تم تنظيم الشركة في وحدة عمل واحدة بناءً على طبيعة نشاطاتها، حيث تتعلق عمليات الشركة بتصنيع وتجارة المحاقن والأجهزة الطبية المستعملة لمرة واحدة. تستند القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد ومراقبة الأداء على وحدة العمل الفردية التي حددها الإدارة. ومع ذلك، جغرافياً يوجد إيرادات للشركة ناتجة عن التصدير إلى بعض البلدان الأجنبية كما هو موضح في إيضاح ١٩ (ب).

٢٨- معاملات مع أطراف ذات صلة

أ) معاملات مع أطراف ذات صلة

تتكون الأطراف ذات الصلة من المساهمين الرئيسيين والشركات ذات الصلة وموظفي الإدارة الرئيسيين في الشركة، والمنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة أو التي تتأثر بشكل كبير بهذه الأطراف يتم اعتماد سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة الشركة. أصبح السادة/ بنك قطر للتنمية أحد كبار المساهمين والمؤسسة المالية للإقراض طرفاً ذو صلة بالشركة. إن تفاصيل المعاملات مع طرف ذو الصلة المذكور أعلاه والمدرجة في بيان الربح أو الخسارة والنخل الشامل، هي كما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
(ريال قطري)	(ريال قطري)	
٢,٥٦٦,٩٨٩	٢,٣٤٦,٩٨٥	تكاليف التمويل
=====	=====	

إن المبلغ المستحق لطرف ذو صلة (السادة/ بنك قطر للتنمية) والمتعلق بالقروض مبين في إيضاح رقم (١٧). إن هذه التسهيلات بضمان أصول الشركة. تستند أرباح الفوائد/ البنوك على معدلات السوق السائدة وعادة ما تتم التسوية نقداً.

ب) معاملات مع الإدارة العليا

تشتمل على المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة الرئيسيين الذين لهم الصلاحية والمسؤولية في التخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة الشركة.

إن أتعاب ومكافأة الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة والمثبتة في المصاريف الإدارية والعمومية ضمن بند تكاليف الموظفين تتمثل فيما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
(ريال قطري)	(ريال قطري)	
--	٦٠,٠٠٠	رواتب المدير التنفيذي/ عضو مجلس الإدارة
٥٢٧,٧١٩	٢٨٦,٣٥٧	رواتب ومنافع قصيرة الأجل للرئيس التنفيذي
١٥,٣٢٧	٨,٢٣٠	مكافأة نهاية الخدمة
=====	=====	
٥٤٣,٠٤٦	٣٥٤,٥٨٧	المجموع
=====	=====	

٢٩- الالتزامات الطارئة والمحتملة
يتألف هذا البند من الالتزامات التعاقدية والمحتملة وهي كما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
(ريال قطري)	(ريال قطري)	
٣,٧٠٤,٦٨٨	٣,٣٩٤,٥٢٠	ضمانات
٥٥,٥٩١	--	إعتمادات مستندية
=====	=====	

٣٠- إدارة المخاطر

تقوم الشركة بمراقبة وإدارة المخاطر التي تتعرض لها أعمالها وعملياتها التشغيلية. وتتعرض الشركة إلى المخاطر التالية عند استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطرة السيولة النقدية.
- مخاطرة الائتمان.
- مخاطرة رأس المال.
- مخاطرة سعر السوق.
- المخاطر التشغيلية.
- مخاطر أخرى.

وتسعى الشركة إلى تخفيض تأثير هذه المخاطر من خلال تنويع مصادر رأس المال والمراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر والتحقق من مراقبة السياسات المنفذة لتخفيض مقدار التعرض لهذه المخاطر.

إطار إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة في الإشراف عن إطار إدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركة. لم تقم الشركة حتى تاريخه بتأسيس قسم منفصل لإدارة المخاطر بالرغم من توصيات أعضاء مجلس الإدارة واللجان التنفيذية. هذا ومن المقرر أن تستكمل الإجراءات بوضع هيكل تنظيمي واضح وموثق ومعتمد يحدد المسؤوليات من قبل أعضاء مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية والمدراء الرئيسيين.

تحدد سياسة إطار إدارة المخاطر الملامح العامة للمخاطر التي تتعرض إليها الشركة، وكيفية إدارة المخاطر، ومعايير الرقابة والسلوك المهني لعمليات الشركة والتي سيتم وضعها في المستقبل القريب.

(١) مخاطرة السيولة النقدية

مخاطرة السيولة النقدية هي مخاطرة أن تواجه الشركة صعوبات في الحصول على الأموال اللازمة للوفاء بالالتزامات المترتبة على الأدوات المالية. تدير الشركة مخاطرة السيولة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات كافية، تسهيلات بنكية، وكذلك المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية وموازنة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

إن منهج الشركة في إدارة السيولة هو التأكد قدر الإمكان بأنه تتوفر لديها وعلى الدوام سيولة كافية للوفاء بالالتزامات عند حلول موعد استحقاقها في ظل كل من الظروف العادية والصعبة بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو إحداث ضرر بسمعة الشركة.

قام السادة/ بنك قطر للتنمية، طرف ذو صلة بالتنازل عن سداد أقساط القروض للإثني عشر شهراً القادمة.

فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات المالية متضمنة مدفوعات التكاليف المالية وباستبعاد تأثير اتفاقيات المقاصة، إن وجدت:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	القيمة الدفترية (ريال قطري)	التدفقات النقدية التعاقدية الخارجة (ريال قطري)	أقل من سنة (ريال قطري)	ما بين ١ إلى ٥ سنوات (ريال قطري)
توزيعات أرباح مستحقة	٢١٤,٨٤١	٢١٤,٨٤١	٢١٤,٨٤١	--
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	٢,٢٤٠,١٧٣	٢,٢٤٠,١٧٣	٢,٢٤٠,١٧٣	--
قروض بنكية	١٠٤,٧٦٨,١٥٧	١٠٤,٧٦٨,١٥٧	٤,٨٠٠,١٠٢	٩٩,٩٦٨,٠٥٥
مطلوبات تأجيرية	١٠٥,٥٦١	١٠٥,٥٦١	٨,٠٣٢	٩٧,٥٢٩
المجموع	١٠٧,٣٢٨,٧٣٢	١٠٧,٣٢٨,٧٣٢	٧,٢٦٣,١٤٨	١٠٠,٠٦٥,٥٨٤

ما بين ١ إلى ٥ سنوات (ريال قطري)	أقل من سنة (ريال قطري)	التدفقات النقدية التعاقدية الخارجة (ريال قطري)	القيمة الدفترية (ريال قطري)	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
--	٢١٤,٨٤١	٢١٤,٨٤١	٢١٤,٨٤١	توزيعات أرباح مستحقة
--	٢,٣٥٤,٣١٣	٢,٣٥٤,٣١٣	٢,٣٥٤,٣١٣	ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
٩٨,٨٧٨,٣٧٨	٥,٣٩٣,٣١٧	١٠٤,٢٧١,٦٩٥	١٠٤,٢٧١,٦٩٥	قروض بنكية
٩٨,٨٧٨,٣٧٨	٧,٩٦٢,٤٧١	١٠٦,٨٤٠,٨٤٩	١٠٦,٨٤٠,٨٤٩	المجموع

وليس من المتوقع أن تحدث التدفقات النقدية المتضمنة في تحليل الاستحقاق بصورة مبكرة أو أن تختلف مبالغها على نحو هام.

(ب) مخاطرة الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر أن لا يقوم الطرف الآخر بالوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى خسارة مالية للشركة. من أجل تقليل مخاطر الائتمان، قامت الإدارة بتطوير وتنفيذ تصنيف مخاطر الائتمان لعملائها الرئيسيين والمدنيين الآخرين لتصنيف تعرض الشركة للائتمان وفقاً لدرجة التعثر في السداد. تستخدم الإدارة المعلومات المالية وسجلاتها مع العميل لهذا الغرض.

وتتمثل الأدوات المالية التي تعرض الشركة لخطر الائتمان في النقد لدى البنوك، الذمم المدينة وذمم المستأجرين والأرصدة المدينة الأخرى.

ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى

يتأثر تعرض الشركة لمخاطر الائتمان بصفة أساسية من الخصائص الفردية لكل عميل. ورغم تقوم الإدارة بدراسة العمليات السكانية لقاعدة عملاء الشركة، متضمنة مخاطر تقلبات الصناعة التي يعمل من خلالها العملاء، إذ أنه قد يكون لتلك العوامل تأثير على مخاطر الائتمان. وتحفظ الشركة بمخصص ويتم مراجعة وتقدير مثل هذه المخصصات بشكل دوري وعلى أساس كل حالة على حدة اعتماداً على تركيز وحركات هذا المخصص، وقد تم الإفصاح عن ذلك في الإيضاح رقم ١١ (ب) من هذه البيانات المالية

النقد لدى البنوك

تكون مخاطرة الائتمان في أرصدة البنك محدودة وذلك بسبب مقابلة البنوك مع المعدلات الائتمانية العالية والمعينة من قبل وكالات دولية للمعدلات الائتمانية. الأرصدة البنكية محتفظ بها في بنوك ذات سمعة جيدة في دولة قطر، ونظراً لهذه السمعة تتوقع الإدارة عدم فشل البنوك في التزاماتها.

إن الحد الأقصى للمخاطرة في الشركة يتمثل في القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية كما هو مبين في الإيضاحات ذات العلاقة، وكما يلي تحليل لأعمار هذه الأدوات:

لم تتجاوز موعد استحقاقها (ريال قطري)	تجاوزت موعدها ٩٠-٠٠ يوم (ريال قطري)	تجاوزت موعدها ١٨٠-٩١ يوم (ريال قطري)	أكثر من ١٨١ يوم (ريال قطري)	المجموع (ريال قطري)	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٩٤٤,٣٩٦	--	--	--	٩٤٤,٣٩٦	النقد لدى البنوك
٦٧٥,٧١٢	٧٨٥,٠١٢	١٠٢,٤١٩	١,٠١٨,٢٤٧	٢,٥٨١,٣٩٠	ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)
١,٦٢٠,١٠٨	٧٨٥,٠١٢	١٠٢,٤١٩	١,٠١٨,٢٤٧	٣,٥٢٥,٧٨٦	الصافي
لم تتجاوز موعد استحقاقها (ريال قطري)	تجاوزت موعدها ٩٠-٠٠ يوم (ريال قطري)	تجاوزت موعدها ١٨٠-٩١ يوم (ريال قطري)	أكثر من ١٨١ يوم (ريال قطري)	المجموع (ريال قطري)	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٤٨٤,٩٣٠	--	--	--	٤٨٤,٩٣٠	النقد لدى البنوك
٧٥٧,٠١٤	١,٤٧٧,١١٥	١,٧٥٥,٠٣٦	١,٠٢٢,٠٩٢	٥,٠١١,٢٥٧	ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)
١,٢٤١,٩٤٤	١,٤٧٧,١١٥	١,٧٥٥,٠٣٦	١,٠٢٢,٠٩٢	٥,٤٩٦,١٨٧	الصافي

(ج) مخاطرة رأس المال

إن سياسة الشركة هي الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية للمحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والمحافظة على التطور المستقبلي للأعمال. ويتضمن رأس المال رأس مال المساهمين والأرباح المرحلة للشركة. كما يقوم مجلس الإدارة أيضاً بمراقبة العائد على رأس المال فضلاً عن مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين العاديين.

تقوم الشركة بصورة دورية بمراجعة هيكل رأس المال والتكلفة والمخاطرة المرتبطة به، وتقوم بإدارة رأس المال للتحقق من استمرارية القدرة على توفير الدعم اللازم للقيام بعملياتها، وفي نفس الوقت زيادة العائد للمساهمين من خلال الوصول إلى المزيج الأمثل بين حقوق الملكية والدين.

كان معدل الدين إلى نسبة حقوق الملكية المعدلة بالشركة في تاريخ التقرير على النحو التالي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
(ريال قطري)	(ريال قطري)	
١٢١,٣٠٨,٥٧٢	١٢٣,٤٨٠,٤٨٩	إجمالي المطلوبات
(٤٩٤,١٠٤)	(٩٦١,٩٠٨)	يطرح: نقد في الصندوق ولدى البنوك
١٢٠,٨١٤,٤٦٨	١٢٢,٥١٨,٥٨١	صافي الدين
=====	=====	
٤١,٠٣٤,٠٢٥	٣٠,٦٤٧,٧٤٨	إجمالي حقوق الملكية
=====	=====	
٢,٩٤:١	٤:١	صافي الدين إلى حقوق الملكية المعدلة
=====	=====	

لم تكن هناك تغييرات في منهج الشركة لإدارة رأس المال خلال السنة، ولا تخضع الشركة إلى أية شروط خارجية فيما يتعلق برأس المال.

(د) مخاطرة سعر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتمثلة في تغير أسعار السوق مثل معدلات الفائدة وصرف العملات الأجنبية وسعر السهم بالصورة التي تؤثر على ربح الشركة أو قيمة ما تحتفظ به من الأدوات المالية. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو الإدارة والتحكم في التعرض لمخاطر السوق داخل حدود مقبولة وتعظيم العائد في نفس الوقت.

تتألف مخاطرة سعر السوق مما يلي:

- مخاطرة العملات الأجنبية.
- مخاطرة معدل الفائدة.
- مخاطرة سعر حقوق الملكية.

▪ مخاطرة العملات الأجنبية

تتعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية من خلال شراء أية عملات أخرى بخلاف الريال القطري والذي هو عملة العرض والعملة الوظيفية للشركة.

لا تقوم الشركة بالتحوط من تعرضها لمخاطر العملات الأجنبية. برغم ذلك أن رأي الإدارة حول تعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية في أدنى حدوده إذ أن البنود الرئيسية للموجودات والمطلوبات المالية بالدولار الأمريكي. وحيث أن الريال القطري مربوط بالدولار الأمريكي لا تعتبر الأرصدة بالدولار الأمريكي على أنها تمثل مخاطر عملات جوهريّة، بينما تعتبر الذمم المدينة بعملات أجنبية أخرى مثل الجنيه الاسترليني واليورو أعلى من المطلوبات القائمة بهذه العملات.

▪ مخاطرة معدل الفائدة

إحتفظت الشركة بأدوات مالية معترف بها والتي تخضع لمخاطر أسعار الفائدة والتي قد تؤدي إلى تغييرات في التدفقات النقدية المحددة المرتبطة أو قد تتسبب في إعادة تسعير هذه الأدوات المالية.

تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات التي تحمل فائدة والتي تتكون بشكل رئيسي من السحب على المكشوف والقروض البنكية. تتبنى الشركة سياسة إئتمان بأن يكون سعر الفائدة على أساس سعر ثابت، وبالتالي تقليل مخاطر سعر الفائدة. جزء كبير من القروض البنكية يتعلق بمساهم رئيسي/ طرف ذو صلة. حساسية أرباح الشركة للتغير في سعر الفائدة على الأصول والخصوم التي تحمل فائدة والتي تحمل أسعار فائدة عائمة وفقاً للربح كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

التعريف

كانت نسبة تحمل فائدة الأدوات المالية للشركة في تاريخ التقرير كما يلي:

القيمة الدفترية	القيمة الدفترية	التغير في معدل فائدة الأدوات
٢٠١٨	٢٠١٩	
(ريال قطري)	(ريال قطري)	
٤٨٤,٩٣٠	٩٤٤,٣٩٦	موجودات مالية
		نقد لدى البنوك
١٠٤,٢٧١,٦٩٥	١٠٤,٧٦٨,١٥٧	مطلوبات مالية
١٣,٤٢١,٦٩٥	١٥,١٥٤,٦٤٠	قروض بنكية
		السحب على المكشوف من البنوك

تحليل حساسية القيمة العادلة للأدوات المالية ذات المعدلات الثابتة

لا تقوم الشركة باحتساب أية معدلات ثابتة على الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ولا تحتسب الشركة موجوداتها ومطلوباتها الحالية بالقيمة العادلة، ولا تستخدم الشركة أدوات التحوط (مبادلة سعر الفائدة)، لذلك فإن التغيرات في معدلات الفائدة في تاريخ التقرير لن تؤثر على الأرباح أو الخسائر.

■ مخاطرة سعر حقوق الملكية

تتكون مخاطر أسعار السوق الأخرى بشكل رئيسي من مخاطر أسعار الأسهم. تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية. تقوم إدارة الشركة بمراقبة مزيج الديون والأوراق المالية في محفظتها الاستثمارية بناءً على مؤشرات السوق (إن وجدت). تدار الاستثمارات المادية داخل المحفظة على أساس فردي ويتم اعتماد جميع قرارات البيع والشراء من قبل إدارة الشركة.

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأدوات حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مؤشرات الأسعار للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشآت الأخرى كجزء من محفظة استثمارات الشركة.

(هـ) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي المخاطر التي تنتج من الخسارة المباشرة أو غير المباشرة من تشكيلة واسعة من الأسباب المتعلقة بالعمليات التشغيلية للشركة أو الأفراد أو التقنية أو البنية التحتية ومن عوامل خارجية بخلاف مخاطر الائتمان أو السوق أو السيولة مثل تلك التي تنشأ بصورة عامة من المعايير المقبولة أو سلوك الشركة.

تنشأ مخاطر التشغيل من جميع العمليات التشغيلية للشركة. هدف الشركة من إدارة المخاطر التشغيلية هو موازنة تفادي الخسائر المالية والضرر على سمعة الشركة مع الفعالية الكلية للتكلفة وتفاذي الإجراءات الرقابية التي تحد من المبادرة والإبداع، وتسدن المسؤولية الأساسية من وضع وتنفيذ الضوابط التي تعالج المخاطر التشغيلية إلى الإدارة العليا في كل وحدة عمل، وتم دعم هذه المسؤولية بوضع معايير كاملة لإدارة المخاطر التشغيلية في المجالات التالية:

- الاشتراطات للفصل المناسب بين المهام ويتضمن ذلك التفويض المستقل للمعاملات.
- اشتراطات التسويات والرقابة على المعاملات.
- الالتزام بالاشتراطات التنظيمية والقانونية الأخرى.
- توثيق الضوابط والإجراءات.
- اشتراطات التقييم الدوري للمخاطر التشغيلية التي تتم مواجهتها وكفاية الضوابط والإجراءات لمعالجة المخاطر التي يتم تحديدها.
- متطلبات الإبلاغ عن الخسائر التشغيلية والإجراءات التصحيحية المقترحة.
- تطوير خطط الطوارئ.
- التدريب والتطوير المهني.
- المعايير الأخلاقية والتجارية.
- الحد من المخاطر بما في ذلك التأمين، حيث أن ذلك فعال.

(و) مخاطر أخرى

- تتعرض الشركة لمخاطر أخرى كالمخاطر التنظيمية والقانونية ومخاطرة السمعة.
- يتم التحكم بالمخاطر التنظيمية من خلال إطار الامتثال بالسياسات والإجراءات. تخضع عمليات الشركة إلى المتطلبات التنظيمية المعمول بها في دولة قطر.
- يتم التحكم بالمخاطر القانونية من خلال الاستخدام الفعال للمستشارين القانونيين الداخليين والخارجيين.
- يتم التحكم بمخاطرة السمعة من خلال القيام بفحص منتظم للقضايا التي تنعكس بشكل سلبي على الشركة، مع المبادئ التوجيهية والسياسات المعمول بها.

٣١- القيمة العادلة

قياس القيمة العادلة

تقوم الشركة بقياس بعض الأدوات المالية وبعض الموجودات غير المالية، إن وجدت، بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقرير.

يتم الإفصاح عن الإيضاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية والموجودات غير المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة في هذه البيانات المالية، إن وجدت.

القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن أن يتم بها استبدال أصل أو تسوية التزام بين طرفين راغبين في التعامل على أسس تجارية كما في تاريخ التقرير. يعتمد قياس القيمة العادلة على افتراض أن المعاملة لبيع الأصل أو تسوية الالتزام تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام.
- خارج السوق الرئيسي، وفي السوق الأكثر فائدة للأصل أو الالتزام.

يجب أن يكون الوصول إلى السوق الرئيسي أو الأكثر فائدة من قبل الشركة. يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها الأطراف في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات، بافتراض أن المشاركين في السوق يعملون وفقاً لمصلحتهم الاقتصادية المثلى.

إن قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية يأخذ بعين الاعتبار قدرة الأطراف في السوق على تحقيق منافع اقتصادية باستخدام الأصل بأعلى وأفضل استخدام له أو بيعه إلى طرف آخر في السوق لاستخدامه بنفس الكيفية.

تستخدم الشركة أساليب التقييم المناسبة في الظروف التي تتوفر فيها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، مما يزيد من استخدام المدخلات ذات العلاقة ويقلل من استخدام مدخلات غير قابلة للملاحظة.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس القيمة العادلة لها أو الإفصاح عنها في هذه القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على النحو التالي، بناءً على أدنى مستوى من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو المطلوبات المتطابقة.
- المستوى الثاني: تقنيات التقييم التي يمكن من خلالها ملاحظة مستوى التدني بشكل مباشر أو غير مباشر لأدنى مستوى لقياس القيمة العادلة.
- المستوى الثالث: تقنيات التقييم لأقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة والتي يمكن ملاحظتها.

فيما يتعلق بالموجودات المعترف بها في البيانات المالية على أساس متكرر، تحدد الشركة فيما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى دخل مهم بالنسبة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

التصنيف المحاسبي والقيم العادلة

وفقاً لطرق قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه، فقد تم اعتبار أن القيم العادلة للأدوات المالية المبينة في هذه البيانات المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في تاريخ التقرير.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

تستخدم الشركة التدرج التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية حسب تقنيات التقييم:

المستوى ١: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في أسواق عاملة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.

المستوى ٢: تقنيات أخرى والتي تكون جميع بياناتها لها تأثير هام على القيمة العادلة المسجلة، واضحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى ٣: التقنيات التي تستخدم بيانات لها تأثير هام على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تعتمد على بيانات سوقية واضحة.

يوضح الجدول التالي تحليل الموجودات المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

ممتلكات استثمارية	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	الإجمالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ - ريال قطري	--	١٢,٥٩٠,٠٠٠	--	١٢,٥٩٠,٠٠٠
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ - ريال قطري	--	١٢,٥٩٠,٠٠٠	--	١٢,٥٩٠,٠٠٠

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و ٢٠١٨، لم تكن هناك تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ للقيمة العادلة، ولم تحدث تحويلات من أو إلى المستوى ٣ للقيمة العادلة.

٣٢- أرقام المقارنة

إن معلومات وأرقام المقارنة الحالية لسنة ٢٠١٨ تم إعادة تصنيفها لكي تتلائم مع عرض معلومات وأرقام سنة ٢٠١٩. وليس لإعادة التصنيف أي أثر على صافي الربح والدخل الشامل الآخر أو حقوق الملكية.